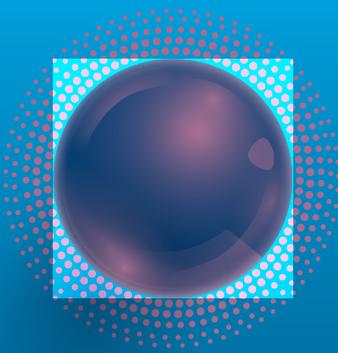
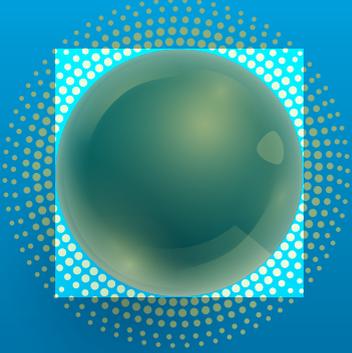




وزارة التخطيط التنوي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2015



مؤشرات التنمية المستدامة
في دولة قطر
2015

ديسمبر 2015

الناشر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
جميع الحقوق محفوظة لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء البريد الإلكتروني:
webmaster@mdps.gov.qa
الموقع الإلكتروني: www.mdps.gov.qa
لا يجوز إعادة نشر هذه الدراسة أو أجزاء منها
إلا بإذن خطي مسبق من وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

المحتويات

5	تمهيد
7	المقدمة

الفصل الأول: المؤشرات الاجتماعية

11	تمهيد
12	1 معدل البطالة
13	2 نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور
14	3 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
15	4 العمر المتوقع عند الولادة
16	5 نسبة السكان الذين يحصلون على مرافق كافية للصرف الصحي
17	6 نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة
18	7 معدل النمو السكاني
19	8 معدل الخصوبة الكلي
20	9 نسبة الإعاقة
21	10 نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية
22	11 نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن
23	12 التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية
24	13 معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية
25	14 نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية من إجمالي السكان
26	15 معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار
27	16 عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان

الفصل الثاني: المؤشرات الاقتصادية

31	تمهيد
32	1 مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
33	2 نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي
34	3 معدل التضخم

35 معدل الاستخدام (٤)
36 معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس (٥)
37 عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ شخص (٦)
38 عدد خطوط الهاتف الجوال لكل ١٠٠ شخص (٧)
39 عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان (٨)
40 عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ نسمة من السكان (٩)
41 الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١٠)
42 الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١١)
43 المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١٢)
44 التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١٣)
45 الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١٤)
46 الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١٥)
47 استخدام الطاقة (١٦)
48 توليد النفايات الخطرة (١٧)
49 تدوير المخلفات (١٨)

الفصل الثالث: المؤشرات البيئية

53 تمهيد
54 (١) تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية
56 (٢) المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
57 (٣) الأراضي الصالحة للزراعة
58 (٤) استخدام المبيدات الزراعية
59 (٥) الصيد السنوي للأسماك
60 (٦) نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية

61 الخاتمة
----	---------------

تمهيد

التنمية المستدامة ، هي التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة ، هذا ومن المعروف أن العناصر المترابطة للتنمية المستدامة تعالج النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة ، عن طريق اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية. هذا ويشهد عالمنا اليوم تحولات جذرية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وأفاق تطلعاتها المستقبلية ، إذ شهد عام ٢٠١٥ إطلاق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي اعتمدت من قبل ١٩٣ دولة أعضاء في الأمم المتحدة في قمة تاريخية عُقدت في سبتمبر ٢٠١٥ ، تتصدى لاحتياجات الناس في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء ، وتشدد على ضرورة أن تشمل الجميع دون استثناء . وبالإضافة إلى أبعادها الثلاثة فإن هذه الأجندة تعالج القضايا المتصلة بالسلام والعدالة وفعالية المؤسسات.

ويأتي هذا التقرير المعني بمؤشرات التنمية المستدامة في قطر ليسهم في إلقاء الضوء على الإنجازات الواعدة للدولة في إطار رؤية قطر ٢٠٣٠ ، ومتابعة استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١ - ٢٠١٦ وإنجازاتها المتمثلة في تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بالاستراتيجيات القطاعية ، ودون شك فإن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بالتعاون مع الوزارات والإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ستعمل على الأخذ بخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ البالغة ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية ، ورصد تقدمها عن طريق مجموعة من المؤشرات ستعتمدها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة . كما وستعمل الوزارة على توطئ الأهداف العالمية المذكورة ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ .

ويهدف هذا التقرير إلى تقييم مدى التقدم الذي أحرزته دولة قطر في العديد من المجالات التنموية عن طريق مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالجوانب السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. هذا وقد اشتمل كل مؤشر في هذا التقرير على تعريف مع بيان مدى التقدم المحقق فيه ومستوى نموه، إضافة إلى مقارنته مع مثيله إقليمياً ودولياً كلما أمكن ذلك ، واستشراف آفاقه المستقبلية من خلال تتبع تطوره خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) وفق البيانات المتوفرة.

وتأمل وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أن يشكل هذا التقرير مرجعاً لصناع القرار وواضعي السياسات التنموية المختلفة، يساعدهم على تحديد الإجراءات المطلوبة لإحراز التقدم في مجالات التنمية المستدامة، علماً بأن الوزارة ستعيد هيكلة هذا التقرير في العدد القادم انسجاماً مع أهداف وغايات ومؤشرات خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي اعتمدها قادة العالم في قمته في سبتمبر ٢٠١٥ . ويسر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء تلقي الملاحظات من مستخدمي هذا التقرير ، ومن متخذي القرار ، بغية تطويره ووضع في صورة أفضل آخذين بعين الاعتبار الاحتياجات الوطنية والدولية من المؤشرات ذات العلاقة ، وبهذه المناسبة أود أن أشكر كافة الجهات التي ساهمت في تزويدنا بالبيانات اللازمة لإصدار هذا التقرير.

د. صالح بن محمد النابت
وزير التخطيط التنموي والإحصاء

المقدمة

تصاعد اهتمام مختلف دول العالم بتحقيق التنمية المستدامة خلال العقد المنصرم. وتجسد هذا الاهتمام بوضع الاستراتيجيات والخطط التنموية الهادفة إلى تحقيق التكامل بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي وحماية البيئة، وعليه فقد بات من الضروري إعداد التقارير الوطنية لمؤشرات التنمية المستدامة التي أكدت عليها أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر ٢٠١٥ بإجماع ١٩٣ دولة أعضاء في الأمم المتحدة. وتتكون هذه الأجندة من ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية وعدداً كبيراً من المؤشرات، ستستخدم في قياس التقدم نحو تحقيق الأهداف، هذا ومن المتوقع أن تعتمد اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة المؤشرات المذكورة في دورتها السابعة والأربعين التي ستعقد في مارس ٢٠١٦.

وعلى صعيد دولة قطر، فإن موضوع تحقيق التنمية المستدامة ظل في صلب اهتمام القيادة الرشيدة، حيث رسمت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تصوراً لمجتمع حيوي، تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ التوازن بين البيئة والإنسان، ويؤمن العيش الكريم للسكان جيلاً بعد جيل. وقد تم إعداد استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١ - ٢٠١٦، كإطار لتحقيق تلك الرؤية المذكورة، عن طريق تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية، والجدير بالذكر أن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ستبدأ بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الثانية في مطلع عام ٢٠١٦.

يهدف هذا التقرير إلى قياس التطور في نوعية الحياة ومستوى المعيشة الذي حققته الدولة، والتقدم المنجز في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع توضيح نقاط القوة والضعف من خلال استعراض المؤشرات التي أمكن حصرها وتوفير بياناتها، وقراءة نتائجها، ومقارنتها بمؤشرات دول أخرى، وتقديم توقعات على ضوء ذلك. وقد قُسم التقرير إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول منه المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة بمسائل السكان والتعليم والصحة وسوق العمل. واستعرض الفصل الثاني المؤشرات الاقتصادية المعنية بالهيكل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وأما الفصل الثالث فقد ركز على المؤشرات البيئية، التي تتعلق بالملوثات والغلاف الجوي واستخدامات الأراضي، والتنوع الحيوي.

1

الفصل الأول

المؤشرات الاجتماعية

تمهيد

تُعد المؤشرات الاجتماعية التي تم حصرها في هذا الفصل جزءاً من مؤشرات التنمية المستدامة في بُعدها الاجتماعي، إذ ينظر إليها ولتصوراتها المستقبلية بوصفها أداة لوضع السياسات الاجتماعية، والخطط التنموية المرتبطة بقطاعات التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية.

لقد تم تحليل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة طبقاً للبيانات المتوفرة للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، والتي توضح نقاط القوة والضعف وحجم الإنجازات التي حققتها الدولة خلال الفترة المذكورة في مجال تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، مما أسهم في تصنيف دولة قطر ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بمستوى تنمية بشرية مرتفع جداً، واحتلالها المرتبة الأولى عربياً والمرتبة ٣١ عالمياً من بين ١٨٧ دولة، في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتغطي المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة موضوعات رئيسة ترتبط بالسكان (كمعدل البطالة، ومعدل النمو السكاني، ومعدل الإعالة، ومعدل الخصوبة الكلية)، وتوفر الخدمات الصحية (كالحالة الصحية والتغذوية، الوفيات، الخدمات الصحية)، وتوفر الخدمات التعليمية (كالإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدل الالتحاق الإجمالي بالصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي، ونسبة البالغين الحاصلين على الثانوية من إجمالي السكان). وتوفر خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب المأمونة للسكان، وتوفر الأمن كمؤشر معدل الجريمة.

أ) معدل البطالة

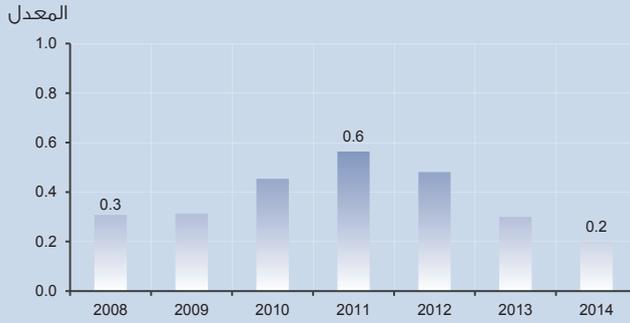
التعريف:

يقصد به عدد الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يجدهم، معبراً عنه بنسبة مئوية من العدد الكلي للأشخاص الذين يشكلون قوة العمل.

اتجاه المؤشر:

ظلت معدلات البطالة منخفضة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، حيث انخفض معدلها من ٠,٣٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٢٪ عام ٢٠١٤، بمعدل تراجع سنوي قدره (-٠,٦,٨٪). ويعود الانخفاض في معدل البطالة إلى عدة أسباب، من أهمها التوسع في المؤسسات الإنتاجية في مجال النفط والغاز، وكذلك إنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية التي ساهمت في توفير فرص عمل كبيرة للمواطنين الداخلين في سوق العمل، إضافة إلى زيادة طاقة التشغيل في القطاع الخاص.

شكل (١): معدل البطالة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤):



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة، والتعداد العام للمساكن والمنشآت عام ٢٠١٠.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تبقى معدلات البطالة عند أدنى مستوياتها خلال السنوات القادمة نتيجة لتنفيذ العديد من المشاريع التنموية الكبيرة، لاسيما في مجال البنية التحتية والبناء والتشييد، وذلك في إطار استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (٢٠١٦ - ٢٠١١)، التي تتطلب استقدام عمالة بأعداد كبيرة، إضافة إلى التوسع في برامج تدريب الخريجين وربطها بالتوظيف، وإطلاق بعض المؤسسات كجهاز قطر لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذي يهتم خاصة بالبرامج والمشاريع التي ستسهم في توفير فرص عمل للشباب.

تقييم المؤشر :

يعد معدل البطالة في قطر الأدنى من بين دول العالم مقارنة بالمعدل في دول الاتحاد الأوروبي (١٢,٠٪) وفي دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (٨٪)، وعلى الصعيد العالمي (٦,٠٪).

المصدر:

World Bank, Development Indicators 2015

٢) نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور

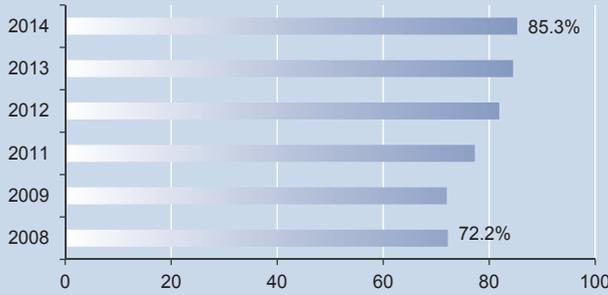
التعريف:

يقصد به نسبة متوسط الأجر النقدي المكتسب للإناث إلى متوسط الأجر النقدي المكتسب للرجال.

اتجاه المؤشر:

تقلصت الفجوة النوعية في متوسط الأجور بين الجنسين تقلصا ملموسا خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) من ٢٧,٨٪ لصالح الذكور عام ٢٠٠٨ إلى ١٤,٧٪ فقط عام ٢٠١٤. ولا يعني ذلك أن أجور الذكور تناقصت، وإنما يعني بالأحرى أن أجور الإناث ارتفعت، حيث ضاقت الفجوة بينهما، بنسبة قدرها ٤٧,١٪. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الفجوة بين أجور الإناث وأجور الذكور إلى انخراط الإناث في سوق العمل في مجالات تتطلب ساعات عمل أطول، إضافة إلى دخول المرأة في ميادين وأنشطة اقتصادية تتسم معدلات الأجور فيها بالارتفاع.

شكل (٢): نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشرات بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوة العاملة، أعداد مختلفة.

تقييم المؤشر:

رغم صعوبة عقد مقارنات دولية دقيقة، إلا أن دولة قطر تعدّ في مقدمة دول العالم التي استطاعت في غضون سنوات قليلة التقدم خطوات مهمة في سبيل تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين من حيث متوسط الأجور.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تنخفض الفجوة في متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور، وذلك بسبب تزايد عدد النساء القطريات المؤهلات تأهيلا علميا ومعرفيا عاليا في سوق العمل، واستعدادهن للعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة وفي مهن وأنشطة تتسم بارتفاع مستويات الأجور.

٣) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

التعريف:

يقصد به نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي، أي هو احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة ودون السنة الخامسة من العمر.

اتجاه المؤشر:

شهد معدل وفيات الأطفال دون الخامسة انخفاضا ملموسا خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، فبعد أن كان ٩,٥ لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٨ انخفض إلى ٨,٢ لكل ألف مولود حي عام ٢٠١٤، بمعدل تراجع سنوي قدره (٢,٦٪). ويرجع السبب في ذلك إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الفعالة التي انتهجتها الدولة، والتي ساهمت في توفير مختلف الاحتياجات الصحية الأساسية للأطفال من خلال التوسع في بناء مراكز رعاية الأطفال، والقيام بحملات تطعيم ضد الأمراض الوبائية والمعدية، وتنظيم حملات التوعية الصحية.

الشكل ٣: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

تقييم المؤشر :

تقترب دولة قطر من الدول المتقدمة التي بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة فيها ٦ بالألف، في حين وصل في الدول النامية إلى ٤٧ بالألف، وفي أقل البلدان نمواً إلى ٨٣ بالألف.

المصدر: مجموعة وكالات الأمم المتحدة المشتركة، "مستويات واتجاهات وفيات الأطفال"، تقرير ٢٠١٥.

التوقعات المستقبلية:

إذا أخذنا بعين الاعتبار المعطيات السابقة، فمن المتوقع أن ينخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أكثر فأكثر، بسبب تبني الدولة برامج خاصة بصحة الأم والطفل، إضافة إلى ارتفاع الوعي الصحي الوقائي لدى السكان، واتساع رقعة التغطية الصحية ورعاية الأمومة والأطفال حديثي الولادة، فضلاً عن إنشاء العديد من المؤسسات الطبية التي تقدم خدمات صحية.

٤) العمر المتوقع عند الولادة

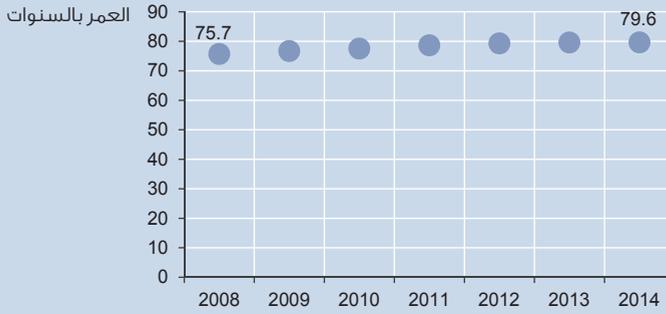
التعريف:

يقصد به عدد السنين المتوقعة للبقاء على قيد الحياة عند الميلاد للذكور والإناث، إذا استمرت اتجاهات الوفاة الحالية على حالها.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر العمر المتوقع عند الولادة ارتفاعاً تدريجياً، فبعد أن كان ٧٥,٧ سنة عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٧٩,٦ سنة عام ٢٠١٤، بمعدل زيادة سنوية قدرها ٨ أشهر تقريبا. ويعكس الارتفاع في قيم هذا المؤشر التطور الكبير الحاصل في المستوى المعيشي في المجتمع القطري الذي كان له أثر كبير في الارتقاء بالوضع الصحي للسكان في الدولة، حيث تراجعت معدلات الوفيات، وتحسن الوضع الصحي في البلد إجمالاً، الأمر الذي يفسر هذا الارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة.

شكل (٤): العمر المتوقع عند الولادة (للقطريين)، للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، وتقديرات السكان في منتصف العام، أعداد مختلفة.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يرتفع العمر المتوقع عند الولادة خلال السنوات القادمة، وذلك يرجع إلى التقدم في الخدمات الطبية التي تغطي جميع سكان قطر، وكذلك الأنشطة التي ستنهض بالتنمية الصحية المستدامة، إضافة إلى ارتفاع مستويات الثقافة والوعي الصحي للسكان.

تقييم المؤشر:

تقترب دولة قطر في مؤشر العمر المتوقع البالغ ٧٩,٦ سنة عام ٢٠١٤ من الدول المتقدمة (٨٠,٢ عاما) وتتخطى المؤشر على الصعيد العالمي والبالغ (٧١ عاما).

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٤.

ه) نسبة السكان الذين يحصلون على مرافق كافية للصرف الصحي

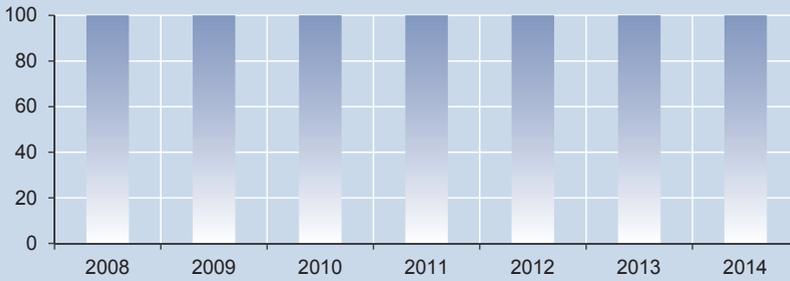
التعريف:

يقصد به النسبة المئوية من السكان الذين يحصلون على خدمات صحية للتخلص من الفضلات البشرية. وهي المرافق المناسبة من المراحيض المقامة في حفر أرضية بسيطة لكنها محمية و المراحيض المزودة بصندوق الطرد (السيفون) والموصلة بشبكة الصرف الصحي. ولضمان الفعالية، يجب أن تكون كافة المرافق مبنية بالطريقة الصحيحة مع صيانتها بالشكل السليم.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر توافر مرافق الصرف الصحي للسكان في مختلف المناطق ثباتاً خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، حيث وصل إلى ١٠٠٪. ويعزى هذا الإنجاز إلى السياسة العامة للدولة المتمثلة في العمل على ضمان الاستدامة البيئية، الهادفة إلى توفير البيئة النظيفة وسبل العيش الكريم للسكان، من خلال سلسلة من الإجراءات، من بينها تخصيص الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية لضمان توفير المرافق الكافية للصرف الصحي بصورة تواكب النمو السكاني والعمراي.

الشكل ٥: نسبة السكان الذين يحصلون على مرافق كافية للصرف الصحي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

تقييم المؤشر :

تطابق النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مرافق كافية للصرف الصحي في قطر نظيرها في دول منطقة اليورو البالغ ١٠٠٪، وتتخطى النسبة في الدول المرتفعة الدخل (٩٦٪) وفي الدول المتوسطة الدخل (٦٠٪).

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٥

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تبقى نسبة التغطية الكاملة لخدمات الصرف الصحي للسكان كافية، بالرغم من الارتفاع المتوقع في عددهم خلال السنوات القادمة. وذلك نتيجة لاستمرار الدولة في مد شبكات الصرف الصحي، لاسيما للأحياء السكنية الجديدة، إضافة إلى تجديد شبكات الصرف الصحي القائمة في الأحياء القديمة.

٦) نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة

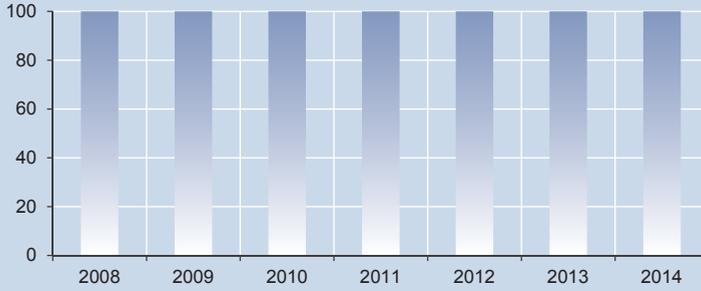
اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر توافر مياه الشرب المأمونة ثباتاً، خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، بنسبة ١٠٠٪. ويرجع ذلك إلى الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال تحلية المياه المالحة من خلال استخدام تكنولوجيا تحلية مياه البحر والمياه الجوفية. وهذا يعني تحقق الغاية المتمثلة في تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، قبل الموعد المحدد بفترة طويلة.

التعريف:

يقصد به النسبة المئوية من السكان الذين يحصلون على الإمدادات الكافية من المياه (٢٠ لتراً للشخص الواحد في اليوم) المأمونة (غير الملوثة).

شكل (٦): نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تستمر الدولة في المحافظة على توفير مياه الشرب المأمونة لسكانها بنسبة (١٠٠٪)، لوجود وفرة من المياه المنتجة. يضاف إلى ذلك خطط الدولة الطموحة لتلبية الاحتياجات المستقبلية بصورة مستمرة في ظل تنامي عدد السكان. وقد اتخذت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء قرارات بتوجيه المزيد من الاستثمارات نحو مجال تحلية المياه من خلال بناء محطات جديدة.

تقييم المؤشر:

تتخطى نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة في قطر نظيرتها في الدول المرتفعة الدخل (٩٩٪) وفي الدول المتوسطة الدخل التي كانت فيها النسبة ٩٠٪ والمعدل العالمي حوالي ٨٩٪.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٥.

٧) معدل النمو السكاني

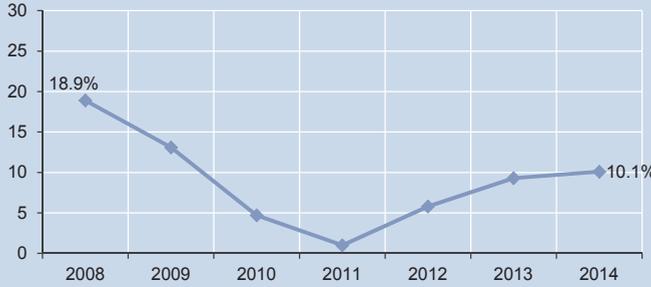
التعريف:

الزيادة أو النقصان السنوي لعدد السكان في فترة زمنية معينة، معبر عنها بالنسبة المئوية من السكان في بداية الفترة.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر معدل النمو السكاني خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) تذبذباً بين الارتفاع والهبوط، حيث شهدت الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١١) هبوطاً حاداً في النمو السكاني من ١٨,٩٪، عام ٢٠٠٨ إلى ١,٠٪ عام ٢٠١١ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى فقدان العمالة الوافدة عملها مما اضطرها للعودة إلى بلادها الأصلية. وعاد النمو السكاني للارتفاع فوصل إلى ١٠,١٪ عام ٢٠١٤ نتيجة لاستقدام أعداد كبيرة من القوى العاملة الأجنبية في قطاعات النفط والغاز والبناء والتشييد وبدء بتنفيذ مشاريع ضخمة تهم البنية التحتية وتعد مشاريع البناء والتشييد، مما أدى إلى استقدام المزيد من القوى العاملة من الخارج.

الشكل ٧: معدل النمو السكاني للفترة (٢٠١٤-٢٠٠٨)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تقديرات السكان في منتصف السنوات المختلفة.

تقييم المؤشر :

يعد مؤشر النمو السكاني في دولة قطر الأعلى على مستوى العالم، حيث لم يتجاوز ٣٠,٠٪ في أكثر مناطق العالم تقدماً، و١٥,١٪ على المستوى العالمي و٢,٢٨٪ في الدول النامية الأقل نمواً.

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان ، حالة سكان العالم ، ٢٠١٤.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يستمر معدل النمو السكاني في دولة قطر في الارتفاع خلال الأعوام القليلة القادمة ولو بوتيرة أقل، نتيجة لتنفيذ الكثير من مشاريع البنية التحتية خلال السنوات القادمة، في إطار الاستعدادات لاستضافة الدولة لكأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢. وهو ما يعني طلباً متزايداً على الأيدي العاملة الوافدة في مختلف المجالات، لا سيما في قطاع البناء والتشييد.

٨) معدل الخصوبة الكلي

التعريف:

يقصد به متوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجمهم المرأة خلال فترتها الإنجابية الطبيعية، مع افتراض أن معدلات الخصوبة العمرية تبقى ثابتة حتى نهاية فترة الإنجاب لِفُوجٍ من النساء وغياب الوفيات بينهن خلال فترة الإنجاب.

اتجاه المؤشر:

شهد معدل الخصوبة الكلي للقطريات انخفاضاً تدريجياً خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، حيث انخفض من ٣,٩ ولادة حية للمرأة عام ٢٠٠٨ إلى أن بلغ ٣,٢ ولادة حية للمرأة عام ٢٠١٤، أي أنها انخفضت بنسبة ١٧,٩٪. ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي للمرأة القطرية ودخولها سوق العمل، مما يقلل الرغبة في الإنجاب ويسبب تأجيل سن الزواج الأول ليساهم في انخفاض الخصوبة لدى النساء القطريات.

الشكل ٨: معدل الخصوبة الكلي للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

تقييم المؤشر:

يعتبر معدل الخصوبة الكلي للقطريات (٣,٢) ولادة حية للمرأة) مرتفعاً نسبياً مقارنة مع دول العالم الأخرى، حيث وصل في المناطق الأكثر نمواً إلى ١,٧ ولادة حية وفي المناطق الأقل نمواً إلى ٢,٦ والمجموع العالمي ٢,٥ ولادة حية للمرأة.

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، ٢٠١٤.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تشهد دولة قطر انخفاضاً تدريجياً في معدل الخصوبة الإجمالي لكل امرأة نتيجة للتحويلات الاجتماعية السريعة المرتبطة بتعليم المرأة ودخولها سوق العمل. وهذا ما ينسجم مع التوجه العالمي الذي يشير إليه وجود علاقة عكسية بين التحصيل الدراسي للمرأة ودخولها سوق العمل وبين معدلات الخصوبة. حيث تقل الرغبة في الإنجاب كلما ارتفع مستوى التحصيل الدراسي والعكس صحيح.

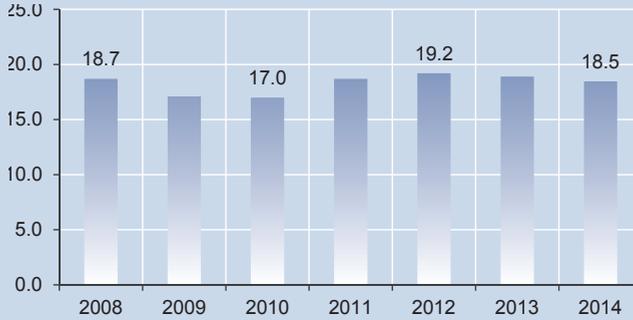
التعريف:

يقصد بنسبة الإعالة العمرية السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة والذين أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل (١٥-٦٤) سنة.

اتجاه المؤشر:

شهدت نسبة الإعالة العمرية تذبذباً واضحاً في الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، حيث انخفضت من ١٨,٧٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٧٪ عام ٢٠١٠ ثم ارتفعت إلى ١٨,٥٪ عام ٢٠١٤. أي بمعدل تراجع سنوي قدره ٠,٢٪. طيلة فترة المقارنة. ولا يكمن السبب في انخفاض معدلات الخصوبة، بل يعزى إلى النمو الاقتصادي الذي استدعى استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي يتألف معظم أفرادها من الفئات العمرية الشابة والقادرة على العمل. وقد أدى هذا الوضع السكاني في قطر إلى انخفاض حاد في نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) ونموسني محدود لفئة المسنين (٦٥ سنة فأكثر)، مقابل ارتفاع نسبة الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة)، وبالتالي نمو السكان النشطين اقتصادياً بمعدل أعلى من معدل نمو فئات الأطفال والمسنين المعالين، وهذا يؤدي إلى انخفاض أعباء الإعالة، ويزيد الفرصة التنموية لما يسمى بـ«النافذة الديموغرافية».

شكل (٩): نسبة الإعالة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر انخفاضاً طفيفاً خلال السنوات القليلة القادمة بسبب الازدياد المتوقع في أعداد العمالة الوافدة بعمر ١٥-٦٤ سنة، التي تنفذ المشاريع المختلفة، ومنها مشاريع استضافة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢

تقييم المؤشر :

تعد معدلات الإعالة الكلية في دولة قطر والبالغة ١٨,٥٪ منخفضة جداً باعتبارها من أقل معدلات في العالم هي ودولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٤ (أنظر المصدر).

المصدر:

<http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.DPND,2015>

١٠ نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية

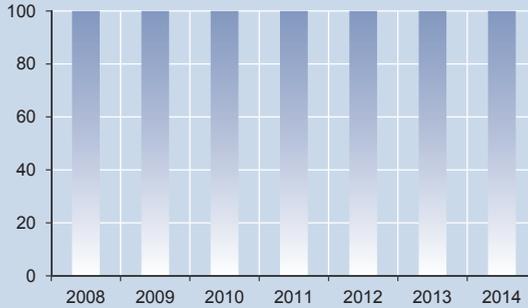
التعريف:

يقصد به النسبة المئوية من السكان في الريف والحضر الذين يتوقع حصولهم على العلاج الطبي لكافة الأمراض والإصابات منسوباً إلى إجمالي السكان.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية بلوغ حد الشمول (١٠٠٪) طيلة الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، الأمر الذي ساهم في القضاء على العديد من الأمراض، مثل: حالات شلل الأطفال، والكزاز الوليدي، والدفتيريا والتيتانوس والسعال الديكي... إلخ، حيث انخفضت جميعها في الدولة. وجدير بالذكر أن تحقيق التغطية الكاملة لجميع سكان قطر من مواطنين ووافدين، بالرعاية الصحية الأولية، يرجع إلى توسع الدولة في إنشاء المراكز الصحية في المناطق كافة، إضافة إلى بنائها المستشفيات التخصصية التي تقدم خدماتها وأنشطتها لكافة السكان.

الشكل ١٠: نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

تقييم المؤشر:

رغم صعوبة عقد مقارنات دولية، إلا أن دولة قطر تعد ضمن دول العالم التي حققت نسبة تغطية كاملة لسكانها في مجال الرعاية الصحية الأولية.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تستمر دولة قطر في تأمين الرعاية الصحية الأولية لجميع السكان، وذلك نتيجة اهتمامها بتأمين الصحة المستدامة للمواطنين والمقيمين بتوفير خدمات صحية وقائية وعلاجية عالية الجودة وفق أفضل المعايير الدولية في ظل تطوير الاستراتيجية الوطنية للصحة بدولة قطر (٢٠١١ - ٢٠١٦).

II) نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن

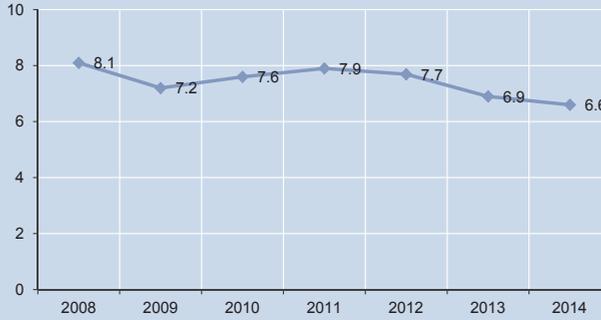
التعريف:

يقصد به النسبة المئوية لعدد الأطفال الذين يولدون أحياء بوزن أقل من ٢,٥ كيلوغرام في سنة معينة من مجموع الأطفال المولودين أحياء في السنة نفسها.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن انخفاضا واضحا، مع تذبذب بسيط، خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، حيث انخفض المؤشر من ٨,١٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٦٪ عام ٢٠١٤. يرجع سبب الانخفاض إلى أنظمة الرعاية الصحية المتقدمة التي تتمتع بها الأمهات قبل الولادة وبعدها، ووجود سياسات صحية تركز على نظام صحي متقدم يكفل تقديم أفضل الرعاية وأفضل الخدمات الطبية للأم والطفل.

الشكل II: نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)*



* تم ضبط ومعالجة بيانات الأطفال ناقصي الوزن لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ باستخدام حساب الوسط المتحرك. المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تشهد الدولة انخفاضا في نسبة الأطفال حديثي الولادة والناقصي الوزن، وذلك بسبب سياسات وبرامج ترتبط بتقديم خدمات رعاية الأمومة والطفولة ذات جودة عالية في مناطق الدولة كافة، إضافة إلى تزايد الوعي الصحي لدى النساء الحوامل فيما يتعلق بالتغذية أثناء فترة الحمل وغيرها من برامج التوعية الصحية للأمهات.

تقييم المؤشر :

يتخطى مؤشر نسبة الأطفال حديثي الولادة الناقصي الوزن في دولة قطر البالغ ٦,٦٪ عام ٢٠١٤ نظيره في دول جنوب آسيا ٢,٨٪ وفي دول افريقيا جنوب الصحراء ١,٣٪ والبالغ على المستوى العالمي ١,٥٪.

المصدر:

WHO, Global Nutrition Targets 2025, WHO/NMH/NHD/14.5

١٢) التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية

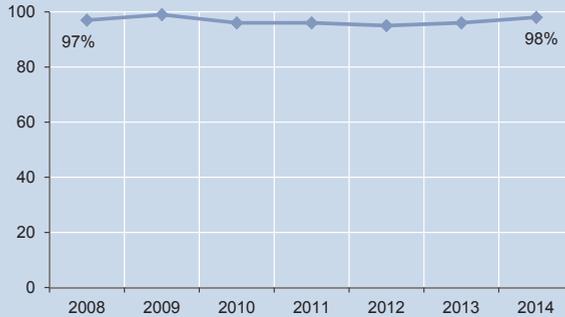
التعريف:

يقصد به عدد الأطفال بعمر سنة فأقل الذين أكملوا التحصينات الصحية الأساسية خلال فترة معينة مقسوماً على عدد المواليد الأحياء بعمر سنة فما دون خلال الفترة نفسها مضروباً في ١٠٠.

اتجاه المؤشر:

تعتبر نسبة التلقيح ضد أمراض الطفولة المعدية مرتفعة، حيث تراوحت بين ٩٧٪ و ٩٨٪ خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤). ويمكن تفسير ارتفاع النسبة بتبني الدولة برنامج سياسات تؤمن الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة للأطفال، وكذلك بما تقوم به المؤسسات الصحية الشاملة والإعلامية من حملات توعية بأهمية تطعيم الأطفال ضد الأمراض المعدية، كشلل الأطفال والتهاب الكبد الفيروسي (B) والدرن والجذري والحصبة والنكاف والحصبة الألمانية.

الشكل ١٢: التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

تقييم المؤشر:

تخطى مؤشر التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية في قطر لعام ٢٠١٤ نظيره في الدول المرتفعة الدخل (٩٥٪)، إضافة إلى المستوى العالمي (٧٩٪)، ناهيك عنه في الدول المنخفضة الدخل (٧٦٪).

المصدر: المنظمة العالمية للصحة، إحصاءات الصحة العالمية، تقرير ٢٠١٤.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تصل الدولة إلى التغطية الكاملة فيما يتعلق بتحصين الأطفال البالغين من العمر سنة فأقل، ضد أمراض الطفولة المعدية عما قريب. وذلك بسبب شمول كافة الأطفال بنظام الرعاية الصحية، الذي يتيح للجميع الحصول على هذه الرعاية الصحية من ناحية، والإجراءات المتشددة المتخذة لمنع انتقال الأمراض المعدية إلى البلاد من ناحية أخرى.

١٣) معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية

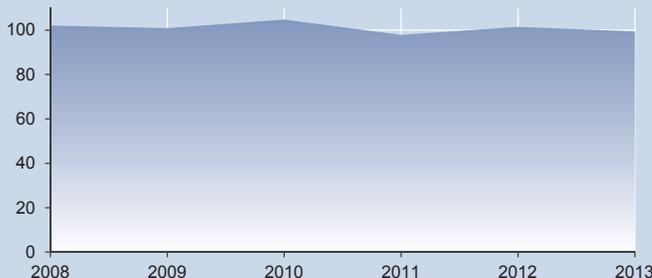
التعريف:

يقصد به عدد الطلاب المسجلين في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية في سنة ما مقسوماً على إجمالي عدد السكان في سن ١١ عاماً ومضروباً في ١٠٠.

اتجاه المؤشر:

تخطى معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية ١٠٠٪ خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) باستثناء عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، حيث كانت النسبة ٩٧,٩٪ و ٩٩,٤٪ على التوالي. وهذا يعني أن الدولة تمكنت من الوصول إلى تحقيق النسبة المستهدفة، أي ١٠٠٪ قبل الموعد الزمني المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية وهو ٢٠١٥. ويرجع سبب ذلك إلى اهتمام الدولة بقطاع التعليم، الذي تجسد في تخصيص نسب عالية من الموازنة العامة للدولة للإنفاق على التعليم.

الشكل ١٣: معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

تقييم المؤشر :

لقد واكب معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية نظيره في الدول المرتفعة الدخل (١٠٠) بل تخطاه أحياناً، كما تخطى نظيره في الدول المتوسطة الدخل (٩٤٪). وتعد دولة قطر في طليعة دول العالم التي استطاعت تعميم التعليم الابتدائي، حيث وفرت مقعداً دراسياً لكل طالب على أرضها.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٤.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يبقى معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية مرتفعاً، وذلك نتيجة لتشجيع الدولة للتعليم بأشكاله كافة، حيث ترتفع نسبة التخصيصات المالية لقطاع التعليم الأساسي، الأمر الذي يساهم في القضاء على حالات تسرب التلاميذ في هذه المرحلة.

١٤) نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية من إجمالي السكان

التعريف:

يقصد به عدد السكان في الفئة العمرية ٢٥-٦٤ الذين حصلوا على الشهادة الثانوية، منسوباً إلى إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية نفسها مضروباً في ١٠٠.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر نسبة السكان البالغين الحاصلين على الشهادة الثانوية ارتفاعاً من ٦٠,٣٪ من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية نفسها عام ٢٠٠٨، إلى ٧٢,١٪ عام ٢٠١٤، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٣,٠٪ خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) يمكن تفسير هذا الارتفاع في النسبة بالاهتمام الذي يحظى به التعليم، بوصفه يشكل الركيزة الرئيسة لتنمية الاستثمار في رأس المال البشري، وهو ما يُعد المدخل لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة.

الشكل (١٤): نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تشهد نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية ارتفاعاً، نتيجة لتطبيق الدولة برامج وسياسات في مجال التعليم، حيث تبذل الدولة جهوداً متواصلة للارتقاء بالتعليم وزيادة التخصيصات المالية لقطاع التربية والتعليم، واتخاذ الإجراءات الهادفة إلى التقليل من تسرب الطلبة الذكور من التعليم الثانوي، حيث يفضل بعضهم الانخراط في سوق العمل قبل أن يحصل على الشهادة الثانوية.

تقييم المؤشر:

تعد نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية العامة في قطر البالغة ٧٢,١٪ مساوية لنظيرتها في بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي، ودون المتوسط لجميع دول المنظمة البالغ ٧٣٪.

المصدر:

Education at a Glance OECD Indicators, January 2015

١٥) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار

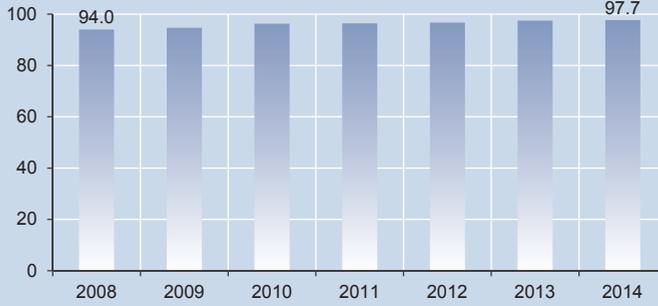
التعريف:

يقصد به نسبة الأشخاص البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر الذين يستطيعون القراءة أو الكتابة.

اتجاه المؤشر:

شهد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار ارتفاعاً مطرداً بشكل عام خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، حيث ارتفع من ٩٤,٠٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٩٧,٧٪ عام ٢٠١٤. مسجلاً بذلك معدل نمو سنوي يقارب ١٪. ويعود الفضل في الارتفاع المستمر لهذا المؤشر إلى جملة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة للسيطرة على ظاهرة الأمية، كإلزامية التعليم الابتدائي وبرامج محو أمية الكبار؛ وخطط التوسع في نشر التعليم في كافة مناطق الدولة.

الشكل ١٥: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار (١٥ سنة فأكثر) للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة، والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠.

التوقعات المستقبلية:

يتوقع أن يرتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار نتيجة لتشجيع الدولة للتعليم بكافة أشكاله، لاسيما تعليم الكبار. وذلك انطلاقاً من إيمانها العميق بالدور المحوري للتعليم في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، وإكساب الأفراد المهارات والمؤهلات المطلوبة التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل في ظل الطفرة التنموية التي تمر بها الدولة، والنمو الاقتصادي السريع.

تقييم المؤشر :

تجاوز مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة في قطر (٩٧,٧٪) نظيره في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (٩٤,٢٪)، وهو بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (٧١,٧٪)، وعلى المستوى العالمي ٨١,٢٪.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤.

١٦) عدد الجرائم المسجلة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان

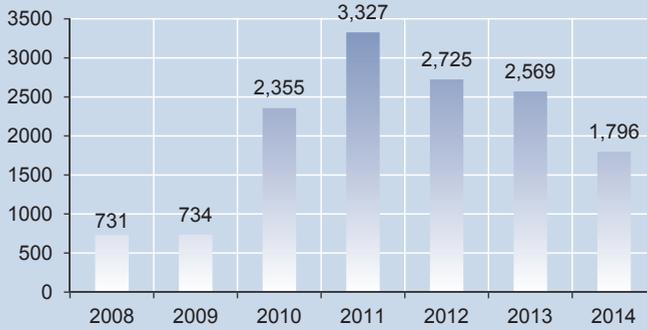
التعريف:

يقصد به عدد الجرائم المسجلة سنوياً من قبل الأجهزة الأمنية مضروباً في ١٠٠,٠٠٠ ومقسوماً على السكان في منتصف السنة.

اتجاه المؤشر:

رغم قلة عدد الجرائم المسجلة في الدولة (جرائم مرورية، السرقة، الاعتداء، الاحتيال... الخ) قياساً بغيرها من دول العالم، فقد شهد عدد الجرائم ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤). فقد تضاعف العدد أكثر من أربع مرات بين ٢٠٠٨ و ٢٠١١، حيث ارتفع من ٧٣١ جريمة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان عام ٢٠٠٨ إلى ٣٣٢٧ جريمة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان عام ٢٠١١، ولكنه بدأ بعد ذلك ينخفض بشكل ملموس ليصل إلى ١٧٩٦ جريمة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان عام ٢٠١٤، أي بمعدل انخفاض سنوي قدره -٦,٦٪ خلال السنوات الأربع الأخيرة (من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤). ويعد هذا الانخفاض الكبير، رغم الانفتاح الذي تشهده الدولة والذي ترافق مع قدوم أعداد كبيرة من الوافدين من جنسيات مختلفة، إنجازاً عظيماً ناتجاً عن التطور الحاصل في الأساليب التقنية المتبعة في مكافحة الجريمة، والصرامة في تطبيق القوانين إضافة إلى تمسك المجتمع القطري بقيمه الأخلاقية التي تتحلل بدرجة عالية من الأمن الاجتماعي وندرة حوادث الإجرام فيه.

الشكل ١٦: عدد الجرائم المسجلة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة، والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠.

التوقعات المستقبلية:

لقد أصبحت قطر واحدة من أكثر بلدان العالم جذباً لليد العاملة الأجنبية التي تتدفق إليها بأعداد كبيرة، وبمستويات من الأجور مختلفة مما يجعل عدد الجرائم قابل للارتفاع أكثر من أي وقت مضى ورغم أن الجريمة اليوم أصبحت قابلة للتنفيذ بواسطة أحدث الوسائل والطرق التكنولوجية، فإنه من المرجح بقاء معدلات الجريمة في قطر على مستويات منخفضة وفي مجالات محدودة قياساً على السنوات الأخيرة.

تقييم المؤشر:

رغم صعوبة عقد مقارنات دولية، إلا أن دولة قطر تعد من أقل دول العالم من حيث محدودية عدد الجرائم المسجلة فيها.

الفصل الثاني

المؤشرات الاقتصادية

تمهيد

تُعد المؤشرات الاقتصادية إحدى المؤشرات التنموية المهمة التي تغطي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. وهي تمثل أداة مهمة لوضع الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية المستدامة، الهادفة للوصول إلى اقتصاد متنوع عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة التي تلبي احتياجات الأفراد وتحمي البيئة.

وتسهم المؤشرات الاقتصادية التي تغطي الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) في بيان مدى التقدم الذي أحرزته دولة قطر في جوانب التنمية الاقتصادية. وهي تقيّم بصورة رئيسة وضع الدولة من خلال معايير كمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وتسهم في إعطاء صورة واضحة عن الوضع القائم وعوامل الضعف والقوة في التنمية الاقتصادية، وتبين أيضاً مدى التقدم أو التراجع في تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية.

وتشمل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة أربعة مواضيع اقتصادية. يتناول الموضوع الأول منها الهيكل الاقتصادي (أداء الاقتصاد الكلي، الوضع المالي، القوى العاملة). ويغطي الموضوع الثاني العدالة (الدخل، المساواة بين الجنسين). أما الموضوع الثالث فإنه يركز على الشراكة العالمية في التنمية من خلال مؤشرات التجارة والتمويل الدوليين. بينما يشمل الموضوع الرابع أنماط الاستهلاك والإنتاج.

أ) مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف:

يقصد به الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقسوماً على العدد الكلي للسكان، حيث يعد هذا المؤشر مقياساً مهماً لمستوى التنمية الاقتصادية والأداء الكلي للاقتصاد.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، حيث ارتفع من نحو ٧٩,٦ ألف دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١٠١,٠٢ ألف دولار عام ٢٠١٣، محققاً معدل نمو سنوي في المتوسط قدره ٤,٨٪، ثم انخفض بشكل بسيط إلى ٩٤,٨ ألف دولار عام ٢٠١٤. ويعزى هذا التطور في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادات الملحوظة التي شهدتها الناتج المحلي الإجمالي، والناجمة عن الزيادة الكبيرة في الطاقة الإنتاجية المتحققة في قطاع النفط والغاز، وزيادة العوائد الناجمة عن تصدير الغاز المسال.

الشكل ١٧: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤) ألف دولار أمريكي



المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، وتقديرات السكان لسنوات مختلفة.

التوقعات المستقبلية:

على الرغم من الانخفاض الطفيف لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤ إلا أنه من المتوقع أن يضل على مستوياته المرتفعة محتملاً للصدارة على المستوى العالمي خلال السنوات القادمة نتيجة للفارق الكبير مع باقي دول العالم الأخرى من جهة، ومستوى النمو الاقتصادي الذي تحافظ عليه دولة قطر والناجم عن عوائد مشروعات الغاز المسال والصناعات البتروكيماوية مع حدوث توسع مطرد في القطاع غير النفطي، فضلاً عن ارتفاع معدلات العائد من استثمارات الدولة في الخارج من جهة ثانية.

تقييم المؤشر :

احتلت دولة قطر المرتبة الأولى على الصعيد العالمي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبالغ ٩٤,٨ ألف دولار للفرد عام ٢٠١٤، وهو أضعاف نظيره في الدول المتقدمة والبالغ ٤٠ ألف دولاراً عام ٢٠١٣.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤.

٢) نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

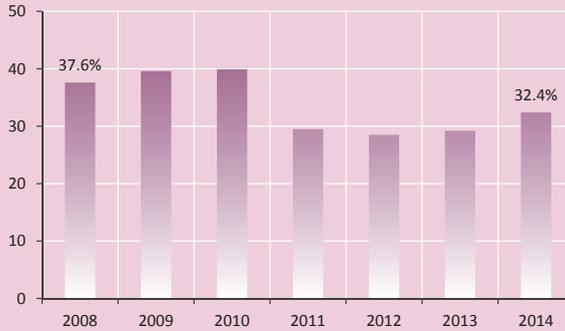
التعريف:

هو عبارة عن إجمالي تكوين رأس المال في سنة ما مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي. ويساعد هذا المؤشر على قياس النمو الرأسمالي وتطور حجم التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الوطني المتاح لتمويل التنمية الاقتصادية ويعتبر أحد العناصر الهامة في عملية التنمية المستدامة.

اتجاه المؤشر:

شهدت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) وحققت أعلى مستوى لها عام ٢٠١٠، حيث وصلت النسبة إلى حوالي ٤٠٪. محققة بذلك معدل نمو سنوي في المتوسط قدره ٣,٠٪. ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الذي صاحب ارتفاع عوائد النفط والغاز. أما الانخفاض الحاصل بين ٢٠١١ و ٢٠١٤، فإنه يعزى إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان أعلى من النمو في الإنفاق الاستثماري.

الشكل ١٨: نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)



المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

تقييم المؤشر:

تتجاوز نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر، والبالغة ٣٢,٤٪ عام ٢٠١٤، نظيراتها في الدول المتقدمة (٢٠,٠٪)، وعلى صعيد العالم (٢٤,٥٪).

المصدر: صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠١٥.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تستمر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة خلال الأعوام القادمة نتيجة للتوسع في البرنامج الاستثماري للدولة، في قطاعات مختلفة غير قطاع النفط منها قطاع البناء والتشييد وقطاع النقل وتطوير البنى التحتية، إلا أن الانخفاض الحاصلة في أسعار النفط والغاز له تأثير هو الآخر في اتجاه معاكس. ولهذا فإنه يتوقع أن يقف في ارتفاع نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

٣) معدل التضخم:

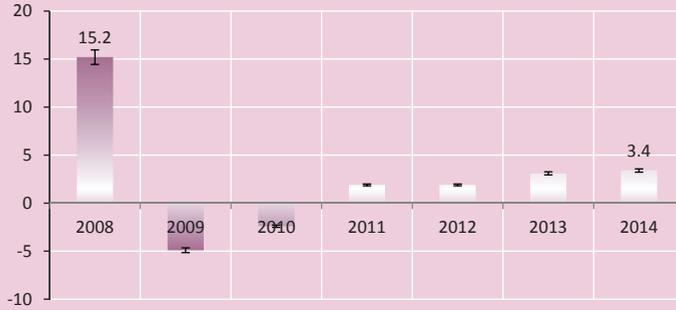
التعريف:

يقصد به معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع والخدمات، ويُعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي، كما أنه أحد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية، وأحد العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار وفي توزيع الدخل.

اتجاه المؤشر:

شهدت معدلات التضخم تقلبات خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، فقد مرَّ بمرحلة تناقص خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠)، حيث تراجع من ١٥,٢٪ عام ٢٠٠٨ إلى -٤,٩٪ و-٢,٤٪ في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالي. وذلك نظراً لتوفر المزيد من الوحدات السكنية، وانخفاض سعر صرف الدولار الفعلي بنسبة ٤,٤٪ عام ٢٠١٠، واعتدال نمو أسعار المواد الغذائية، ثم ارتفع بعد ذلك ليصل إلى ٣,٤٪ عام ٢٠١٤. وتعرى أسباب ارتفاع معدل التضخم خلال هذه الفترة إلى زيادة الطلب على المساكن وارتفاع الإيجارات، مصحوباً بارتفاع أسعار المواد الغذائية.

الشكل ١٩: معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

التوقعات المستقبلية:

يتوقع أن يستمر معدل التضخم في مستوى منخفض ومقبول خلال السنوات القادمة، وتوجد زيادة في عرض المساكن ولكن هذه الزيادة تحتاج إلى أن يصاحبها تراجع في أسعار الإيجار وعدم ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يؤثر على القيمة الشرائية وقدرة المستهلك على الاستفادة أكثر من دخله.

تقييم المؤشر :

يُعد معدل التضخم البالغ حالياً ٣,٤٪ مقبولاً مقارنةً بنظيره بدول مجلس التعاون الخليجي، كالكويت، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية (٣,٥٪)، والبحرين (٣,٣٪) عام ٢٠١٣. ومع ذلك فهو مرتفع مقارنةً بالدول المتقدمة (١,٤٪) عام ٢٠١٤.

المصدر: صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٥.

٤) معدل الاستخدام

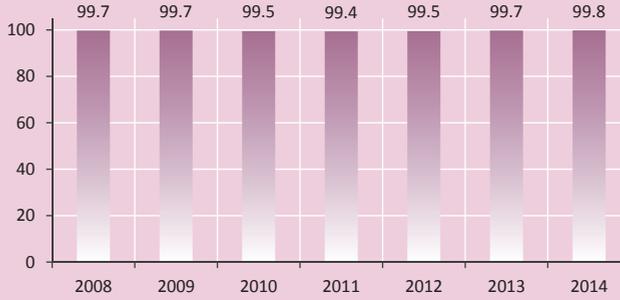
التعريف:

يقصد بمعدل الاستخدام نسبة العاملين من الجنسين من مجمل النشيطين اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) من السكان. ويُعد معدل الاستخدام مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً نظراً لمساهمته في قياس الأداء الاقتصادي، وفي نوعية الحياة، وفي المشاركة الاجتماعية، إذ تتطلع التنمية المستدامة إلى توفير فرص عمل أكثر، وذلك من خلال سياسة استخدام تعمل على تحقيق تشغيل كامل.

اتجاه المؤشر:

تجاوز معدل الاستخدام في قطر ٩٩٪ طيلة الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤). وهذا يعني أن سوق العمل القطري يقترب من العمالة التامة، ويعزى ذلك إلى الازدهار الذي شهده الاقتصاد القطري في كافة القطاعات من ناحية، وتسارع تدفق العمالة الوافدة لتلبية الطلب على التشغيل في كافة الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى.

الشكل ٢٠: معدل الاستخدام للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تبقى معدلات الاستخدام مرتفعة خلال السنوات القادمة نظراً لاستمرار الأداء الاقتصادي القوي الذي يشهده الاقتصاد القطري وتنوع أنشطته مقروناً بتدفق العمالة الوافدة اللازمة لتنفيذ العديد من المشاريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية. يضاف إلى ذلك تحسين أداء المؤسسات وسياسات سوق العمل، والتوسع في برنامج تدريب الخريجين وربطها بالتدريب من أجل التوظيف، وبدء أنشطة جهاز قطر لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي من المؤمل أن تخلق فرص عمل كثيرة.

تقييم المؤشر:

تفوق معدلات الاستخدام الإجمالية في دولة قطر البالغة ٩٩,٨٪ نظيراتها في دول الاتحاد الأوروبي (٨٩,٨٪)، وفي الدول المرتفعة الدخل (٩٢,٢٪) عام ٢٠١٤.

المصدر:

International Labour Organization, World Employment Social Outlook, Trends 2015

٥) معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس

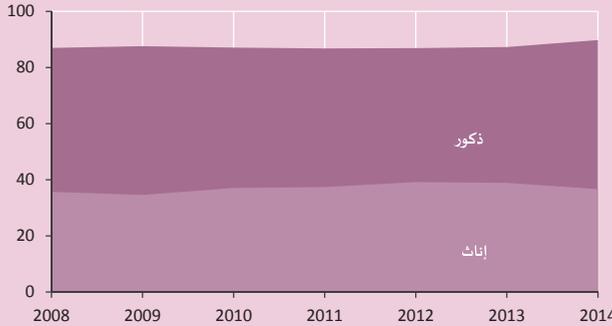
التعريف:

هو عبارة عن جملة النشيطين اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) مقسوماً على إجمالي السكان مضروباً في ١٠٠. ويقيس معدل النشاط الاقتصادي الخام معدل مشاركة النشيطين اقتصادياً في الإنتاج، ويساعد على التنبؤ بحجم القوى العاملة، وبمعرفة تقديرات السكان وفئات أعمارهم.

اتجاه المؤشر:

أدى ارتفاع مجموع النشيطين اقتصادياً إلى زيادة معدل النشاط الاقتصادي الخام من ٦٥,٤٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٧٦,٣٪ عام ٢٠١٤، محققة بذلك معدل نمو سنوي في المتوسط قدره ٠,٢٪. كما يلاحظ ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي الخام للذكور والإناث من ٨٧,٠٪ و ٣٥,٧٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٨٩,٨٪ و ٣٦,٦٪ عام ٢٠١٤ على التوالي. وذلك نتيجة لسياسات التشغيل التي اتبعتها الدولة، وتطبيق سياسات التقطير مصحوبة بتدفق العمالة الوافدة التي تتطلبها عملية التنمية ومشاريعها المختلفة.

الشكل ٢١: معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر من بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة، لسنوات مختلفة

تقييم المؤشر :

يقل معدل النشاط الاقتصادي في دولة قطر البالغ ٧٦,٣٪ عن نظيره في دولة الإمارات العربية المتحدة (٧٩,٠٪) ويفوق نظيره في بعض دول مجلس التعاون الخليجي العربية الأخرى، حيث يصل في المملكة العربية السعودية إلى ٥١,١٪ عام ٢٠١٣، كما فاق نظيره في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية (٥٨,٨٪)، وألمانيا (٥٧,١٪)، والمملكة المتحدة البريطانية (٥٨,١٪)، وفرنسا (٥٠,٩٪) عام ٢٠١٣.

المصدر:

ILO, Short term Indicators of the labour market, 2014

التوقعات المستقبلية:

يتوقع بقاء معدلات النشاط الاقتصادي الخام الإجمالية للذكور على ما هو عليه خلال الفترة القصيرة القادمة، نظراً لاستمرار العمل في غالبية المشاريع في الأنشطة الاقتصادية الكثيفة العمل. كما أن تزداد معدلات النشاط الاقتصادي الخام للنساء، وإن كانت بمعدلات نمو أقل، نظراً لاستمرار التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده الدولة وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية وإتاحة فرص العمل أمامها.

٦) عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ شخص

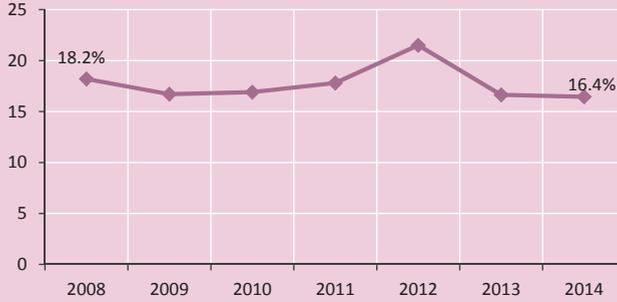
التعريف:

هو عبارة عن عدد خطوط الهاتف الثابت مقسوماً على مجموع عدد السكان بالدولة مضروباً في ١٠٠، حيث يُعد هذا المؤشر أهم مقياس لتطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد، ويعبر عن مدى انتشار خدمة الاتصالات الهاتفية على مستوى الدولة.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر معدل انتشار الهاتف الثابت بين السكان انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، حيث تراجع من ١٨,٢ خطاً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠٨ إلى ١٦,٤ خطاً لكل ١٠٠ من السكان عام ٢٠١٤. ويعزى انخفاض مؤشر عدد خطوط الهاتف الثابت لكل مئة من السكان إلى تزايد استخدام الهواتف الجوال، وإلى تزايد عدد السكان بمعدلات مرتفعة نتيجة لتدفق العمالة الوافدة، والتي أغلبها يفضل استخدام الهاتف الجوال على الهاتف الثابت.

الشكل ٢٢: عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، وتقديرات أعداد السكان في منتصف العام، لسنوات مختلفة.

تقييم المؤشر:

يعتبر مؤشر الهاتف الثابت لكل مئة من السكان في دولة قطر أقل من نصف نظيره في الدول المتقدمة (٤٠,٨)، ويتجاوز المعدل في الدول النامية (١٠,٦) وأكثر قليلاً من المعدل على الصعيد العالمي (١٥,٨) لكل مئة من السكان) عام ٢٠١٤.

المصدر:

International Telecommunication Union,
"Measuring the Information Society Report,
"Geneva 2014

التوقعات المستقبلية:

يتوقع أن يشهد معدل انتشار الهواتف الثابتة بين السكان انخفاضاً محدوداً خلال الأعوام القادمة نتيجة لزيادة عدد السكان وميل الأفراد إلى استخدام الهواتف الجوال، والذي يتماشى مع الاتجاه العالمي الذي يشهد انحساراً في استخدام خطوط الهاتف الثابت.

٧) عدد خطوط الهاتف الجوال لكل ١٠٠ شخص

التعريف:

هو عبارة عن مجموع عدد مشترك خدمة الهاتف الجوال على مستوى الدولة مقسوماً على مجموع عدد السكان مضروباً في ١٠٠، ويُعد هذا المؤشر مقياساً لتقدم وسهولة عملية الاتصال والاستفادة من تقنيات الاقتصاد الرقمي.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر انتشار الهاتف الجوال بين السكان ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، حيث ارتفع من ١١٦,٢ خطاً لكل ١٠٠ من السكان عام ٢٠٠٨ إلى ١٨٦,١ خطاً لكل ١٠٠ من السكان عام ٢٠١٤، محققاً بذلك معدل نموسنوي قدره ٧,٩٪. وقد تخطت معدلات الانتشار ١٠٠٪ خلال سنوات المقارنة كلها. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة عدد السكان، وتطور نمط الحياة وارتفاع نصيب الفرد القطري من الناتج المحلي الإجمالي، وما يتطلبه تطور بيئة الأعمال ومنتجات تقنية الاتصالات من زيادة الطلب على الهواتف الجوال، ولاسيما الذكية منها، وانفتاح سوق الاتصالات في الدولة.

الشكل ٢٣: عدد خطوط الهاتف النقال لكل ١٠٠ من السكان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، وتقديرات أعداد السكان في منتصف العام، لسنوات مختلفة.

تقييم المؤشر :

يفوق معدل انتشار الهاتف النقال والبالغ ١٨٦ لكل ١٠٠ من السكان في دولة قطر عام ٢٠١٤ نظيره في الدول المرتفعة الدخل (١٢١)، والدول المتوسطة الدخل (٩٣) ودول منطقة اليورو (١٢٣) وعلى الصعيد العالمي (٩٣).

المصدر:

World Bank, World Development Indicators, 2015

التوقعات المستقبلية:

يتوقع أن يشهد معدل انتشار الهواتف النقال بين السكان ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأعوام القادمة نتيجة لزيادة عدد السكان الناجم عن استقدام العمالة لتنفيذ المشاريع المختلفة، حيث يزداد طلب تلك العمالة على خدمة الهاتف النقال، إضافة إلى انفتاح سوق الاتصالات في دولة قطر على العالم الخارجي وتبني الدولة خطط قطاع الاتصالات وتطويره، مما يسهم في زيادة معدل نموه.

٨) عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان

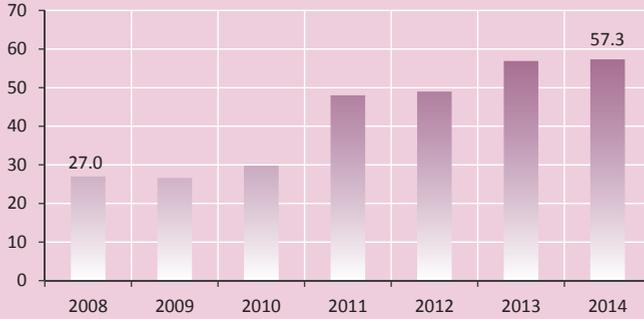
التعريف:

هو عبارة عن عدد مستخدمي الإنترنت على مستوى الدولة مقسوماً على مجموع عدد السكان مضروباً في ١٠٠، ويُعد هذا المؤشر مقياساً لكثافة النفاذ لخدمات الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) ولتوفير فرص التعلم والمعلومات لأفراد المجتمع.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤). فقد ارتفع من ٢٧,٠ مستخدماً لكل ١٠٠ من السكان عام ٢٠٠٨ إلى ٥٧,٣ مستخدماً لكل ١٠٠ من السكان عام ٢٠١٤، محققاً بذلك معدل نمو سنوي قدره ١٢,٦٪. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مستوى التعليم لدى غالبية السكان، وتطوير خدمات الإنترنت في خطة استراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

شكل ٢٤: عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، وتقديرات أعداد السكان في منتصف العام، لسنوات مختلفة

تقييم المؤشر:

يرتفع معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان في دولة قطر البالغ ٥٧,٣ لكل ١٠٠ من السكان عام ٢٠١٤ عن المتوسط العالمي (٣٨) وكذلك عن الدول المتوسطة الدخل (٣٣)، ولكنه يقل عن نظيره في دول الاتحاد الأوروبي (٧٦) وفي الدول المرتفعة الدخل (٧٨).

المصدر:

World Bank, World Development Indicators, 2015

التوقعات المستقبلية:

يتوقع أن يشهد معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان في دولة قطر ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة القادمة، لا سيما مع دخول خطة ربط الدولة بأكملها بشبكة الإنترنت العريضة النطاق، حيث وقعت الشركة القطرية لشبكة الحزمة العريضة اتفاقيات مع مشغلي الاتصالات المرخص لهم بالدولة لتقديم خدمات النطاق العريض عبر الألياف الضوئية، وهي تستهدف تغطية احتياجات المنازل بنسبة ٩٥٪ والشركات بنسبة ١٠٠٪.

٩) عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ نسمة من السكان

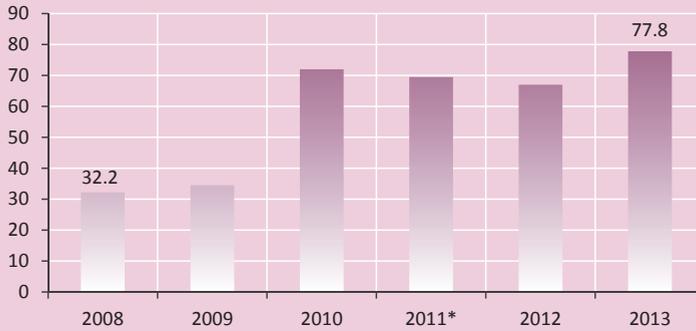
التعريف:

هو عبارة عن عدد أجهزة الحاسوب الشخصية (المستخدمة أو المتاحة للاستخدام) مقسومة على عدد السكان مضروبة في ١٠٠، ويُعد مؤشر انتشار أجهزة الحاسوب أحد المؤشرات الأساسية لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر انتشار استخدام الحاسوب الشخصي زيادة ملحوظة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣). فقد ارتفع المؤشر من ٣٢,٢٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٧٧,٨٪ عام ٢٠١٣ محققاً بذلك معدل نمو سنوي قدره ١٧,٦٪ خلال تلك الفترة. وتعزى هذه الزيادة إلى أن ارتفاع مستوى معيشة السكان جعل اقتناء الحاسوب في متناول الجميع، إضافة إلى التوسع في استخدامه في قطاعات الخدمات العامة والتعليم والتجارة والأعمال وذلك نتيجة لتبني الدولة لسياسات علمية وتكنولوجية تركز على بناء الاقتصاد المعرفي.

الشكل ٢٥: عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ نسمة من السكان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)



*: تم تقدير المؤشر عام ٢٠١١.

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المشهد الرقمي في دولة قطر ٢٠١٤

تقييم المؤشر :

تجاوز معدل انتشار الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ من السكان في دولة قطر والبالغ ٧٧,٨٪ عام ٢٠١٣ نظيره في الدول المتقدمة (٧٥,٥٪) و على مستوى العالم (٤٠,٧٪)، وفي الدول النامية (٢٧,٦٪) عام ٢٠١٢.

المصدر:

ITU World Telecommunication/ICT Indicators database, 2014

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يرتفع مؤشر انتشار أجهزة الحاسوب الشخصي بين السكان في دولة قطر نتيجة لتبني الدولة سياسات تعزيز مجتمع المعلومات والمعرفة، كمبادرات التعليم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والصيرفة الإلكترونية، وتطبيقات الحكومة الإلكترونية، فضلاً عن تبني الدولة لإجراءات تعزز نشر الثقافة الرقمية بين السكان والتي تتطلب استخدام الحواسيب الشخصية بصورة مستمرة.

١٠ الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

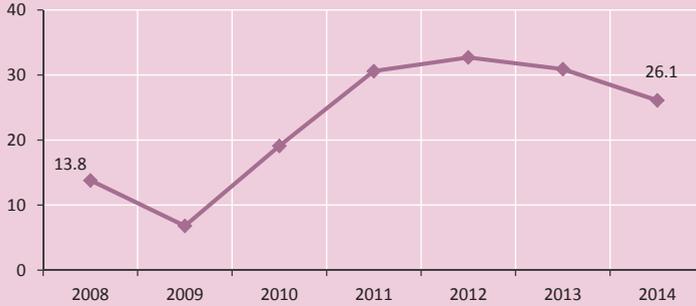
التعريف:

هو إجمالي الحساب الجاري (مجمّل صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات) مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا المؤشر مدى انفتاح الاقتصاد ومشاركته دولياً.

اتجاه المؤشر:

انخفضت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٣,٨٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٨٪ عام ٢٠٠٩، بسبب تراجع الصادرات السلعية، وبالتالي انخفاض القيمة المطلقة للحساب الجاري، ثم ارتفع المؤشر بشكل ملحوظ ليصل إلى ٣٢,٤٪ عام ٢٠١٢ وانخفاض بعد ذلك إلى ٢٦,١٪ عام ٢٠١٤، إلا أنه قد حافظ على معدل نمو سنوي مهم قدره ١٠,٦٪ خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، ويعزى هذا الارتفاع إلى استمرار الصادرات القطرية من الغاز المسال والصناعات البتروكيميائية التي تشهد دولة قطر توسعاً ملحوظاً فيها.

الشكل ٢٦: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠١٤-٢٠٠٨)



المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

تقييم المؤشر:

حققت الدولة فائضاً موجباً في نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٢٦,١٪ عام ٢٠١٤، مقارنة بمنطقة اليورو (٢,٣٪)، والاقتصاديات المتقدمة (٠,٤٪) وآسيا الصاعدة والنامية (١,٣٪) في السنة ذاتها.

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل، ٢٠١٥.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يستمر فائض في ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لعام ٢٠١٥، مع احتمال حدوث عجز بسيط عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. والعامل الرئيسي في ذلك هو اعتماد دولة قطر على صادرات الهيدروكربون والأسعار المتوقعة حالياً. وقد شهد الطلب على الاستيراد بعض التراجع مع انخفاض احتياجات المشاريع من التجهيزات الرأسمالية، ولكنه سيبقى مدعوماً بالطلب على المواد الأولية وبالطلب الاستهلاكي الناجم عن زيادة السكان. ومع انخفاض فائض الحساب الجاري، ستتقلص أيضاً مدفوعات رس المال إلى الخارج (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تقرير آفاق الاقتصاد لدولة قطر ٢٠١٥ - ٢٠١٧).

II الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

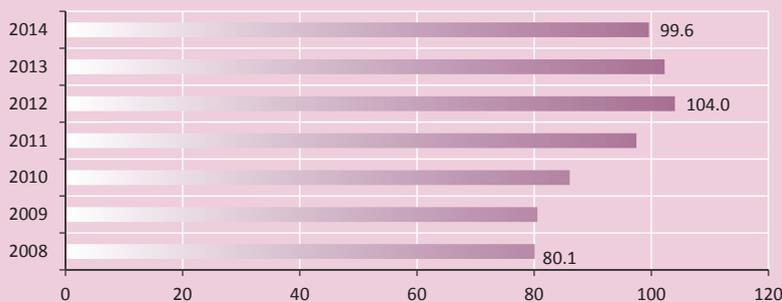
التعريف:

هو عبارة عن إجمالي الصادرات من السلع والخدمات مضافاً إليها إجمالي الواردات من السلع والخدمات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي مضروبة في ١٠٠. ويُعد هذا المؤشر مقياساً لدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (درجة الانفتاح التجاري) ارتفاعاً مهماً خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) وقد تجاوز ١٠٠٪ خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وذلك يعود إلى زيادة الصادرات الخدمية والواردات السلعية في السنوات الثلاث الأخيرة. وهذه النسب المرتفعة تبين اعتماد الدولة على برامج عديدة لتحرير التجارة بهدف تعزيز عملية الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

الشكل ٢٧: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

تقييم المؤشر :

تعد درجة الانفتاح التجاري في دولة قطر (٩٩,٦٪) مرتفعة مقارنة ببعض دول، حيث يبلغ هذا المؤشر في الدول متوسطة الدخل ٥٥,٥٪ في الدول منخفضة الدخل، و في الدول متوسطة الدخل ٥٠,٥٪، وفي منطقة اليورو ٢٢,١٪.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٤

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن يبقى مؤشر مجمل الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر مرتفعاً خلال الفترة القادمة، وذلك لقيام الدولة بتوقيع العديد من اتفاقيات تشجيع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع مختلف الدول المتقدمة والنامية. إضافة إلى إنشاءها المناطق الحرة، وسعيها بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، لإقامة مناطق تجارة حرة مع دول آسيا، لاسيما الصين واليابان وكوريا الجنوبية، فضلاً عن تبني الدولة لسياسات الانفتاح التجاري مع مختلف دول العالم. وكذلك سعيها إلى تحرير التبادل التجاري ليشمل القطاعات التالية (قطاع البنوك والخدمات المالية، قطاع الصناعة، قطاع النقل، قطاع العقارات، قطاع الاتصالات، قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية).

١٢) المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف:

تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية المنح و/ أو القروض الميسرة التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض الدول والأقاليم بهدف النهوض بالتنمية خلال سنة مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي مضروبة في ١٠٠. ويُعد هذا المؤشر مقياساً مهماً لمدى مساهمة الدول في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية، حيث يقيس مستويات المساعدة الميسرة الشروط التي تهدف إلى تحقيق التنمية الدولية.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر المساعدات الإنمائية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر، نموا ملحوظا خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، حيث ارتفع ٠,٣٨٪ عام ٢٠٠٨، ليصل إلى ٠,٧٧٪ عام ٢٠١٤، محققة بذلك معدل نمو سنوي قدرة ١,٨٪. خلال الفترة قيد الدراسة. وكما أن التذبذب الملحوظ أحيانا يمكن إرجاعه إلى العلاقة بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في المساعدات الإنمائية لدولة قطر.

الشكل ٢٨: المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

تقييم المؤشر:

تجاوزت نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة من دولة قطر البالغة ٠,٧٧٪ عدة مرات نظيرتها في دول لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) البالغة ٠,٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول.

المصدر:

Development Co-operation Report 2015
OECD

التوقعات المستقبلية:

إذا كانت المساعدات الإنمائية المقدمة من دولة قطر قد انخفضت نسبتها بشكل طفيف عام ٢٠١٤ فإن ذلك لا يعنى بالضرورة تراجعها في المستقبل ويتوقع أن تعود إلى مسارها الطبيعي المتصاعد قياساً على السنوات الماضية ونتيجة لتبني الدولة لمبادرات تعزز من الشراكة العالمية في التنمية وتزايد الدور الذي تلعبه على الصعيد الدولي، من خلال المساهمة الفعالة في المؤتمرات الدولية والإقليمية الخاصة بالمانحين للدول التي تضررت بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

١٣) التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف:

هي جملة المبالغ النقدية المحولة من العمالة الوافدة في الدولة في سنة ما مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي مضروبة في ١٠٠. وتؤدي تلك التحويلات دوراً كبيراً بالنسبة للدول المصدرة للعمالة إذ أنها تشكل مصدراً مالياً، وتؤثر في حساباتها الخارجية وفي موازين مدفوعاتها وبالتالي استقرارها الاقتصادي، وباعتبارها وسيلة هامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

اتجاه المؤشر:

شهدت نسبة التحويلات النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، حيث ارتفعت النسبة من ٤,٧٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٧,٣٪ عام ٢٠٠٩، ثم تراجعت بعد ذلك لتصل ٥,٣٪ عام ٢٠١٤. ومع ذلك فقد حافظت على معدل نمو سنوي قدره ٢,١٪ خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤). وتعزى أسباب هذا التراجع إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد فاق معدل نمو التحويلات النقدية.

الشكل ٢٩: التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

تقييم المؤشر :

لقد تجاوزت التحويلات النقدية في قطر البالغة ٥,٣٪ عام ٢٠١٤ نظيرتها على الصعيد العالمي (٠,٥٣٪) وفي الولايات المتحدة (٠,٧٪) وبريطانيا (٠,٨) وقاربت نظيراتها في دول الخليج، حيث تحتل الإمارات والكويت المراتب الأولى، خليجياً وعالمياً، بمعدل ٧,٣ و ٦,٩٪ على التوالي.

المصدر:

World Bank, Annual Remittances Data (up-dated as of Apr. 2015)

التوقعات المستقبلية:

يوجد ارتباط قوي بين المبالغ النقدية المحولة إلى الخارج من العمالة الوافدة وأعداد الوافدين المستقدمين ونوعية تلك العمالة في السنوات القادمة. وتبقى التحويلات النقدية مرتبطة بسياسة الاستقدام لتنفيذ المشاريع المختلفة في إطار استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (٢٠١١ - ٢٠١٦)، مما سيؤثر على نسبة تلك التحويلات النقدية من الناتج المحلي الإجمالي.

١٤) الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

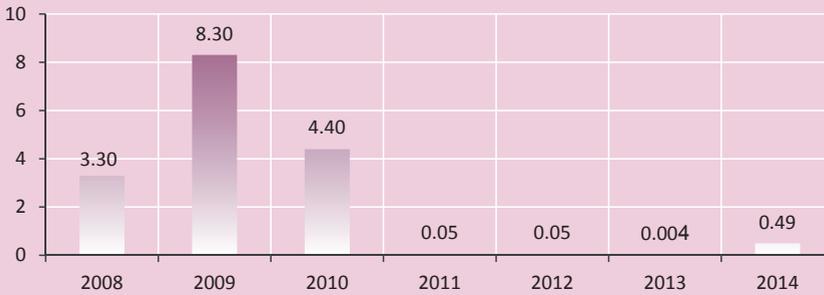
التعريف:

هو جملة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (استثمار دولي يقوم به مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، وبشرط أن تكون نسبة الملكية في الأسهم أو القوة التصويتية ١٠٪ أو أكثر من أصول الشركة ويتم من خلال المساهمة في رأس المال أو إعادة استثمار العوائد) إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد موارد تمويلية خارجية للدولة، ومؤشراً لتحسن مناخ الاستثمار العام فيها.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تذبذباً خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، حيث ارتفع من ٣,٣٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٨,٣٪ عام ٢٠٠٩، والذي يعزى إلى ارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الذي ارتفع إلى ٨,١ مليار دولار عام ٢٠٠٩، ولكنه تراجع بعد ذلك بشكل ملفت للنظر ليلعب حوالي ١,٠٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٤. وهذا ما انعكس في تدني نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت أدنى مستوى لها (٠,٠٠٤٪) عام ٢٠١٣، ثم ارتفعت لتصل إلى ٠,٤٩٪ عام ٢٠١٤. ويعزى ذلك التراجع إلى استكمال عملية الاستثمار في قطاع الغاز التي كانت تساهم فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الشكل ٣٠: الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

التوقعات المستقبلية:

على الرغم من ضعف نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه من المتوقع أن ترتفع نسبته خلال السنوات القادمة نتيجة لفتح قطر المجال للمستثمر الأجنبي وتسهيل البيئة الاقتصادية له، إضافة إلى تمتع الدولة بمجموعة متكاملة من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي، والاستقرار الاقتصادي والسياسي وبيئة آمنة تدفع الكثير من الشركات للاستثمار في قطر. ويؤكد ذلك التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١٥، والذي أصدرته حديثاً المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

تقييم المؤشر:

تقل نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر البالغة ٠,٤٩٪ عام ٢٠١٤ عن مثيلاتها في دول مجلس التعاون الخليجي كالمملكة العربية السعودية (٣,٣٪)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (٢,٧٪)، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان (١,٩٪).

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤.

١٥) الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

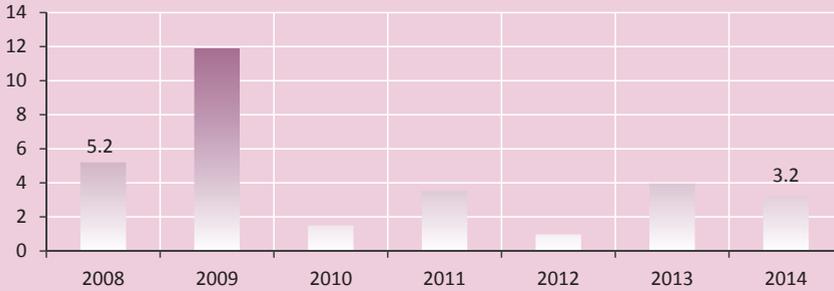
التعريف:

هو جملة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر (الذي يقوم به المقيمون القطريون في الخارج) إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر مساهمة في الشراكة العالمية من خلال توفير موارد تمويلية خارجية للدولة المستقبلية لها وللأسواق المالية الدولية.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، حيث ارتفع من ٥,٢٪ عام ٢٠٠٨، إلى ١١,٩٪ عام ٢٠٠٩، ثم تراجع بشكل متذبذب ليصل إلى ٣,٢٪ عام ٢٠١٤. ويرجع سبب هذا التذبذب إلى عدم استقرار التطورات الاقتصادية الدولية من جهة، وازدياد الناتج المحلي الإجمالي القطري بمعدلات نمو مرتفعة خلال معظم سنوات هذه الفترة من جهة ثانية، إضافة إلى تعدد وتباين الأصول المستثمر بها في الخارج من جهة أخرى.

الشكل ٣١: الاستثمار الأجنبي الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن ترتفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الناتج المحلي الإجمالي القطري خلال السنوات القادمة، نتيجة لزيادة استثمارات شركة قطر القابضة، الذراع الاستثماري للصندوق السيادي (جهاز قطر للاستثمار)، إضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية للاستثمارات والشركات القطرية الأخرى، الخاصة والمختلطة، وتنوع المجالات والقطاعات الاقتصادية التي تستثمر فيها.

تقييم المؤشر :

تفوق نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر (٤٪) نظيراتها في المملكة العربية السعودية (٠,٦٪)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (٠,٨٪)، وتقل قليلاً عن دولة الكويت (٤,٤٪).

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان والصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٢-٢٠١٣.

التعريف:

هو إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة في كافة القطاعات في عام مقسوماً على عدد السكان في العام نفسه. ويساعد هذا المؤشر على معرفة علاقة نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد في الدولة.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر استخدام الطاقة ارتفاعاً مطرداً خلال الفترة قيد الدراسة، حيث ارتفع نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية في السنة من ١١,٨ ألف كيلو واط/ ساعة عام ٢٠٠٨ إلى ١٧,٥ ألف كيلو واط/ ساعة عام ٢٠١٤، محققة بذلك معدل نمو سنوي قدره ٦,٥٪. ويعزى هذا الارتفاع المستمر في حجم الطاقة المتولدة بشكل يفوق الزيادة المطردة في عدد السكان، والتوسع في إنشاء الصناعات التحويلية وارتفاع مستوى المعيشة، إلى السياسات والجهود المبذولة في تحقيق ذلك ومنها تشغيل وحدة إنتاجية جديدة في محطة رأس لفان لإنتاج الطاقة.

الشكل ٣٢: حصة الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، ألف كيلو وات / ساعة



المصدر: المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء، التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

التوقعات المستقبلية:

يتوقع أن يستمر نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية في الارتفاع خلال السنوات القادمة نتيجة لاستمرار الطلب على الكهرباء التي هي المصدر الرئيسي للطاقة في الدولة، ولاستمرار التطور الاقتصادي وانعكاساته على مستوى دخل الفرد، وتشغيل محطات جديدة.

تقييم المؤشر:

يزيد نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي من الطاقة الكهربائية (١٧,٥ ألف كيلو واط/ساعة) عن المعدل العالمي (٣,٠٤ ألف كيلو واط/ساعة)، وفي الدول المرتفعة الدخل (٨,٩ ألف كيلو واط/ساعة) ومنطقة اليورو (٦,٦ ألف كيلو واط/ساعة).

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٤.

١٧) توليد النفايات الخطرة

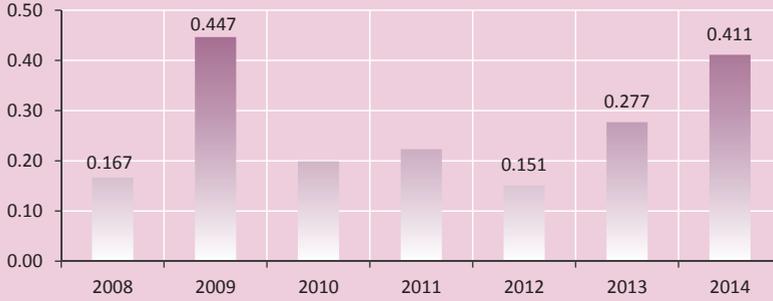
التعريف:

هو إجمالي كميات النفايات الخطرة المتولدة في العام من العمليات الصناعية أو من أية عمليات أخرى تؤدي إلى توليد نفايات خطرة وفقاً لتعريف النفايات الخطرة في اتفاقية بازل أو أية اتفاقيات أخرى ذات علاقة، مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي. ويبين هذا المؤشر نوعية الأنشطة الصناعية والتكنولوجيا التي تستخدمها وعملياتها والنفايات الناتجة عنها والنمط الاستهلاكي للسكان وحجمهم في الدولة.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر توليد النفايات الخطرة تذبذباً خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، حيث تزايد من ٠,١٦٧ طن متري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٤٤٧ طن/كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩، ثم تراجع إلى ٠,١٥١ طن متري عام ٢٠١٢، وعاود ارتفاعه ليصل إلى ٠,٤١١ طن/كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه بقي دائماً منخفضاً مقارنة بمستواه عام ٢٠٠٩. وذلك بسبب التخلص من نحو ٦٠٪ من النفايات بالحرق والردم المحكم والمعالجة الكيميائية والفيزيائية، وإعادة تدوير ما بين (٢٠٪-٣٠٪) منها، كزيت عادمة ومذيبات، وتصدير حوالي ١,٥٪ منها للمعالجة والتخلص النهائي بمرافق بعض الدول الأوروبية.

الشكل ٣٣: توليد النفايات الخطرة، طن متري لكل وحدة (دولار أمريكي بالأسعار الثابتة عام ٢٠١٣) من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: وزارة البيئة، بيانات غير منشورة

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تخف حدة تزايد توليد النفايات الخطرة خلال السنوات القادمة، حيث تعمل الدولة على خفضها، ولاسيما في المدن الصناعية، من خلال استخدام التقنيات المتقدمة. يضاف إلى ذلك تفعيل التشريعات ونماذج طلبات التخلص من النفايات ونقلها، والأجهزة الإدارية البيئية، والتقنيات الحديثة في الصناعة البتروكيمياوية وفي إدارة مخلفات الرعاية الصحية.

تقييم المؤشر :

لا زالت نسبة توليد النفايات الخطرة منخفضة مقارنة بنسبتها في بعض دول مجلس التعاون (البحرين) وبعض الدول المتقدمة (ألمانيا = ٧,٣، والسويد = ٢,٧، وهولندا = ٢,٧).

المصدر:

Waste Without Frontiers Secretariat of the Basel Convention the years 2004-2006, Geneva 2010

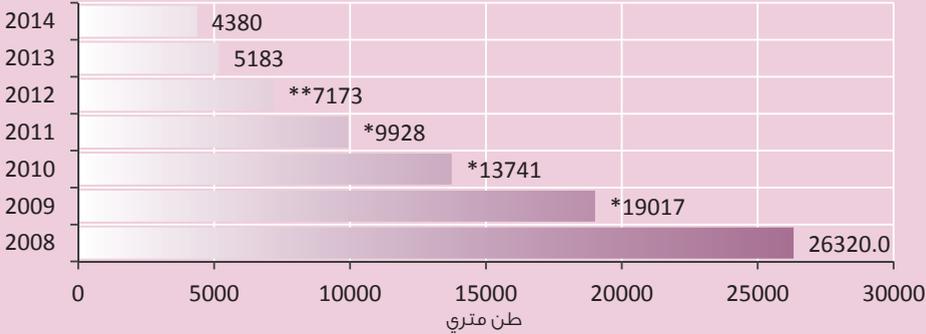
التعريف:

هو عبارة عن نسبة المواد المعاد تصنيعها من النفايات المعدنية والبلاستيكية والورقية من إجمالي النفايات، ويعد هذا المؤشر أحد المؤشرات المهمة للحكم على إدارة النفايات وعلى الإدارة البيئية في البلد.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر تدوير النفايات انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) ، حيث انخفضت الكمية من ٢٦٣٢٠ طناً عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٤٣٨٠ طن متري عام ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النفايات المعاد تدويرها مازالت متدنية كنسبة من إجمالي النفايات، حيث بلغت قرابة ٩٪ عام ٢٠٠٨.

الشكل ٣٤: النفايات المعاد تدويرها سنوياً بالطن للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: وزارة البيئة، بيانات غير منشورة. *: كميات مقدرة. **: كمية الحديد والخشب مقدرة.

تقييم المؤشر:

لازالت عمليات تدوير النفايات منخفضة في دولة قطر، مقارنة مع نظيراتها في إيطاليا (٢٤,٣٪)، وفي سويسرا (٥٠٪)، وكذلك مقارنة مع كندا (٤٣٪)، المملكة المتحدة (٧٠٪)، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٣٣٪) عام ٢٠٠٩.

المصدر:

<http://sustainability11.carillionplc.com/environment/performance-data.html>

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن ترتفع نسبة تدوير النفايات خلال الفترة القادمة نتيجة لزيادة الطاقات الإنتاجية لمصانع التدوير وتوجهات الدولة نحو تبني أساس وتطبيقات الاقتصاد الأخضر، حيث سيبدأ تشغيل المركز المتكامل لإدارة المخلفات في مسيعد والذي سيرفع مستوى تدوير المخلفات من ٨٪ إلى ما بين ٢٠-٢٥٪ في الفترة الأولى للتشغيل. على أن ترتفع النسبة إلى ٣٨٪ بحلول عام ٢٠١٦، بالإضافة للعديد من المشاريع الخاصة بتدوير النفايات منها مشروع شبكة تدوير النفايات المدرسية.

الفصل الثالث

المؤشرات البيئية

تمهيد

تُعد المؤشرات البيئية التي سيتم تناولها في هذا الفصل مقياساً لمدى التقدم الذي تم إحرازه في دولة قطر، من حيث الحفاظ على البيئة الطبيعية بمختلف مكوناتها، والحد من الانتهاكات التي تتعرض لها من جهة، ولتوفير بيئة صحية لسكانها من جهة أخرى.

هذه المؤشرات كغيرها من مؤشرات التنمية المستدامة المختلفة، لا تسهم في رصد التقدم الذي تحرزه الدول نحو تحقيق أهدافها والتعرف على النجاحات التي تحرزها في المحافظة على البيئة فحسب، بل أيضاً، تلقي الضوء على نقاط الضعف والمشكلات الناجمة عن تطبيق الإجراءات والقوانين البيئية المحلية والدولية، الأمر الذي يساعد متخذي القرارات على الوصول إلى القرار الأكثر صواباً ودقة لما فيه المصلحة العامة.

وعلى الرغم من محدودية المعلومات المتوفرة عن البيئة القطرية مقارنة بالمعلومات السكانية والاجتماعية والاقتصادية، نظراً لحدثة الاهتمام بالإحصاءات البيئية في الدولة. إلا أن هذا الفصل يتناول مجموعة من المؤشرات التي قد تساعد على رصد ما يحدث للبيئة القطرية من تغيرات.

ويتناول هذا الفصل مؤشرات التنمية المستدامة في جانبها البيئي خلال السنوات (٢٠٠٨-٢٠١٤) وفق توافرها لبيان نقاط القوة والضعف في مجال حماية البيئة، والتحديات التي تواجه الدولة لتحقيق التنمية البيئية المستدامة، ويغطي المؤشرات التالية:

- تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية
- المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.
- الأراضي الصالحة للزراعة.
- استخدام المبيدات الزراعية.
- الصيد السنوي للأسماك.
- نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية.

أ) تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية

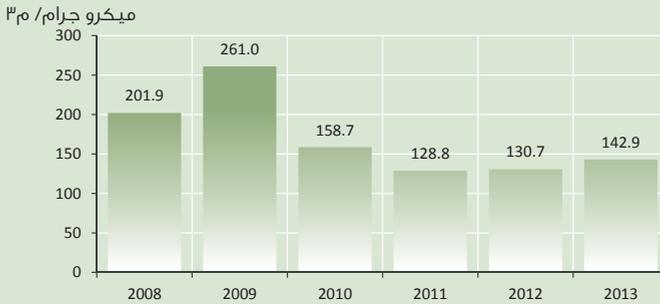
التعريف:

هو كمية تركيز الغازات الأساسية الملوثة للبيئة الحضرية. ويساعد هذا المؤشر على قياس تأثير النمو السكاني وما يرافقه من نشاطات على حالة الهواء في المناطق الحضرية.

إتجاه المؤشر :

شهدت مؤشرات ملوثات الهواء في المناطق الحضرية (مدينة الدوحة) تذبذبا ملحوظا فقط شهد بعضها انخفاضا كما شهد البعض الآخر ارتفاعا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)، وفيما يلي توضيح لهذه المؤشرات.

الشكل (٣٥-أ): تركيز الجسيمات الدقيقة في المناطق الحضرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) مايكرو جرام لكل متر مكعب من الهواء



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أ) مؤشر كمية الجسيمات الدقيقة:

تبين نتائج محطات رصد الجسيمات الدقيقة في الهواء انخفاض معدلات التلوث في مدينة الدوحة، حيث انخفضت كميات الجسيمات الدقيقة من ٢٠١,٩ مايكرو غرام/م^٣ من الهواء عام ٢٠٠٨، إلى ١٤٢,٩ مايكروغرام / م^٣ عام ٢٠١٣، أي بمعدل نمو سنوي سالب قدره -٦,٩٪. وتعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى تطوير مشاريع لإدارة تلوث الهواء مثل مشروع إدارة جودة الهواء والجهود الكبيرة التي تبذل لزيادة الالتزام بالأنظمة البيئية، للحد من تلوث الهواء الناجم عن قطاع النقل، علاوة على تأثير قطاع الصناعات التحويلية، ولاسيما صناعة الأسمنت التي ينطلق منها الكثير من العوالم والأترية في الجو، يضاف إلى ذلك ما تشهده الدولة من نشاط غير مسبوق في مجال تشييد البنية التحتية وما ينتج عن ذلك من ملوثات.

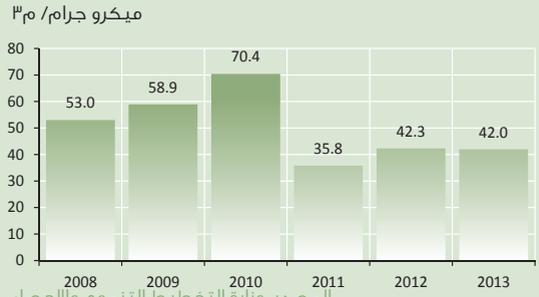
ب- مؤشر أكسيد النيتروجين:

سجل مستوى تلوث بيئة الهواء بأكاسيد النتروجين (أول وثاني أكسيد النتروجين) انخفاضا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)، حيث انخفض من ٥٣,٠ ميكرو غرام في المتر المكعب عام ٢٠٠٨، إلى ٤٢,٠ ميكرو غرام في المتر المكعب عام ٢٠١٣، أي بمعدل نمو سنوي سالب قدره -٤,٧٪. ويرجع هذا الانخفاض إلى استخدام المؤسسات الصناعية لأساليب حديثة في الإنتاج، إضافة إلى تطبيق معايير تحد من انبعاثات أكسيد النتروجين وتتوافق مع مواصفات الحفاظ على البيئة.

ج) مؤشر ثاني أكسيد الكبريت

تشير نتائج الرصد البيئي لغاز ثاني أكسيد الكبريت في الهواء في المناطق الحضرية إلى ارتفاع كميات هذا الغاز من ٦,٦ ميكروغرام في المتر المكعب الواحد عام ٢٠٠٨ إلى ١٤,٦ ميكروغرام للمتر المكعب الواحد عام ٢٠١٣، أي بمعدل نمو سنوي قدره ١٥,٨٪. وجدير بالذكر، أن مستوى تركيز مادة الكبريت في المنتجات النفطية، ومن بينها وقود المحركات ووقود المراكب، يُعد المصدر الرئيسي لانبعاثات هذا الغاز، مما يستدعي العمل على تخفيض مستوى تركيزه في تلك المنتجات.

الشكل (٣٥- ب) تركيز أكسيد النتروجين في المناطق الحضرية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٨) مايكرو جرام لكل متر مكعب من الهواء



الشكل (٣٥- ج) تركيز ثاني أكسيد الكبريت في المناطق الحضرية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٨) مايكرو جرام لكل متر مكعب من الهواء



تقييم المؤشر:

تقل ملوثات أكاسيد الكبريت كثيراً عن الحد المسموح به دولياً (٨٠) ميكرو غرام في المتر المكعب، وكذلك أكاسيد النتروجين (١٠٠) ميكرو غرام في المتر المكعب الواحد، بينما تتجاوز الملوثات بالجسيمات الدقيقة كثيراً الحد المسموح به (٥٠) ميكروغرام في المتر المكعب.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٤.

التوقعات المستقبلية:

إذا لم تتخذ الإجراءات والتدابير الكفيلة الفعالة للحد من ملوثات الهواء، لا سيما الجسيمات الدقيقة، فمن المتوقع أن ترتفع ملوثات أكاسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين والجسيمات الدقيقة نتيجة للزيادة السكانية وما يرافقها من زيادة حركة النقل والعمران، فضلاً عن تزايد حركة التصنيع. وهذا يستدعي وضع إستراتيجية وطنية لإدارة انبعاثات الغازات الدفينة وتلوث الهواء تشارك فيها جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بما فيها القطاع الخاص.

٢) المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

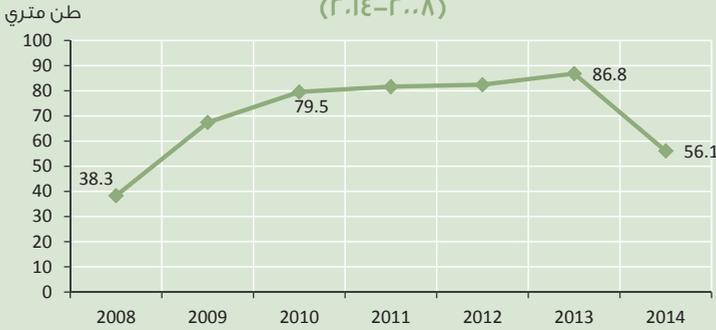
التعريف:

هو كمية المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي تستوردها الدولة وتقاس بجهد الاستنفاد. ولهذا المؤشر أهمية كبيرة في رصد مدى تأثير النشاط التنموي في استنفاد طبقة الأوزون التي تحمي كوكب الأرض من الأشعة فوق البنفسجية التي تؤدي زيادة كمياتها إلى عدة أمراض، ولاسيما الجلدية منها.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر كمية المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)، فبعد أن كانت لا تتجاوز ٣٨,٣ طن متري عام ٢٠٠٨، بلغت ٨٦,٨ طن متري عام ٢٠١٣، ثم انخفضت إلى ٥٦,١ طن متري عام ٢٠١٤، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٦,٣٪ خلال فترة المقارنة. ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في استيراد مركبات الكلور والفلور العضوية -٢٢.

الشكل ٣٦: المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (طن قدرة على استنفاد الأوزون)، خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٠٨)



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع انخفاض المواد المستنفدة لطبقة الأوزون على المدى البعيد، وذلك مع تبني الدولة لإجراءات تحد من استيراد المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، لا سيما المواد المتضمنة الكلور والفلور والكربون، والعمل مع الدول المجاورة لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. يضاف إلى ذلك التزام الدولة ببروتوكول مونتريال الذي يقضي بقيام الدول بالإجراءات الكفيلة بالتخلص التدريجي من تلك المواد.

تقييم المؤشر :

لا يمكن عقد مقارنات في كميات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، لكون الأمر يتعلق بحجم السكان ووعيهم البيئي، بالإضافة إلى حجم القطاع الصناعي ومدى كفاءة الإجراءات المتخذة للحد من استخدامات هذه المواد.

٣) الأراضي الصالحة للزراعة

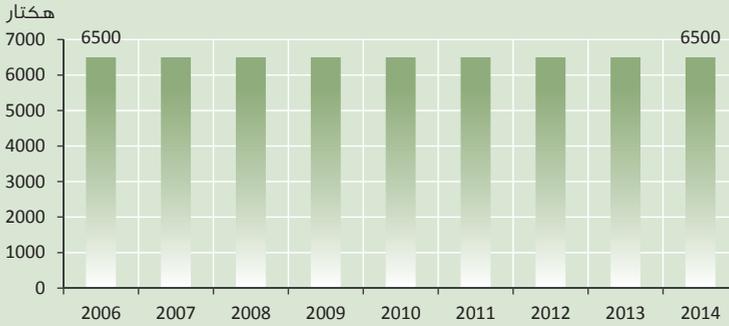
التعريف:

هو مجموع مساحة الأراضي الزراعية التي تزرع بشكل مستمر بالمحاصيل. ويبدل هذا المؤشر على مدى تشجيع الدولة للنشاط الزراعي الذي يساعد على توفير مستوى مقبول من الأمن الغذائي للسكان، إضافة إلى إمكانية مساهمة هذا النشاط في تقليل الآثار الناتجة عن انبعاث غازات الدفيئة.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر الأراضي الصالحة للزراعة ثباتاً خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، لأنه لم تحصل زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وبصفة عامة لازالت المساحة المزروعة مرتفعة نسبة للظروف الطبيعية القاسية، ولاسيما ندرة المياه الطبيعية وتدني نوعيتها وتملح التربة، ومحدودية استخدام التقنيات التي تساعد على استصلاح الأراضي.

الشكل ٣٧: الأراضي الصالحة للزراعة بالهكتار، خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

تقييم المؤشر:

نظراً لكون مقارنة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ترتبط بالظروف الطبيعية، ولاسيما نوعية التربة والعناصر المناخية التي تختلف من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى التقنيات الحديثة المستخدمة في استصلاح الأراضي، فإنه من الصعوبة بمكان مقارنة المؤشر الخاص بدولة قطر مع الدول الأخرى.

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع استقرار مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على المدى القصير، لتبدأ بعدها في التراجع الطفيف نتيجة لانخفاض مستوى المياه الجوفية وارتفاع نسبة الملوحة فيها، مما سيؤدي إلى بوار التربة وزيادة أعداد المزارع المهجورة. وفي حالة تنفيذ البرامج الطموحة في إطار برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي، والذي يركز على استخدام أحدث التكنولوجيا المتقدمة في الزراعة، وإعذاب المياه المالحة بواسطة الطاقة الشمسية، فمن المتوقع تزايد مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خلال السنوات القادمة.

٤) استخدام المبيدات الزراعية

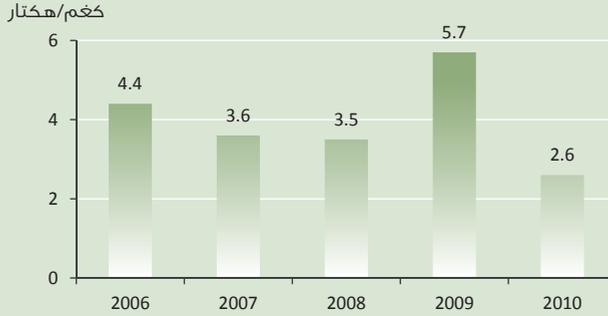
التعريف:

هو عبارة عن مدى استخدام المبيدات الزراعية لكل وحدة مساحة من الأراضي الزراعية. ويساعد هذا المؤشر على قياس مدى مساهمة النشاط الزراعي في التأثير على الأنظمة البيئية من خلال استخدام الكيماويات المختلفة في صورة مبيدات زراعية تسهم في إلحاق الضرر بنوعية التربة والمياه الجوفية.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر استخدام المبيدات الزراعية تدنياً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، إذ انخفض استخدام المبيدات من ٤,٤ كيلو غرام/هكتار عام ٢٠٠٦، إلى ٣,٥ كيلو غرام / هكتار عام ٢٠٠٨، محققاً انخفاضاً بنسبة ٢٠,٥٪، ثم ارتفع ليصل إلى ٥,٧ كيلو غرام / هكتار في العام ٢٠٠٩، وانخفض مجدداً إلى ٢,٦ كيلو غرام/هكتار عام ٢٠١٠ أي بمعدل نمو سنوي سالب قدره (١٣,٢٪) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠). وغني عن البيان، فإنه لا توجد علاقة قوية بين استخدام المبيدات الزراعية ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وذلك لأن هذه المبيدات تستخدم في المزارع التجارية ولبعض الأنواع من النباتات.

الشكل ٣٨: استخدام المبيدات الزراعية بالكغم/هكتار، خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠)



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تستقر معدلات استخدام المبيدات الزراعية عند مستوياتها الحالية، ولكن تقلص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بصورة طفيفة على الأمدين المتوسط والطويل سوف يؤدي إلى تراجع الاستخدام بشكل طفيف على المدى الطويل.

تقييم المؤشر :

يصعب عقد مقارنة في مجال استخدام المبيدات الزراعية، نظراً لارتباط ذلك بالظروف الطبيعية، ولاسيما المناخ السائد ونوعية النباتات وطبيعة الإنتاج الزراعي.

٥) الصيد السنوي للأسماك

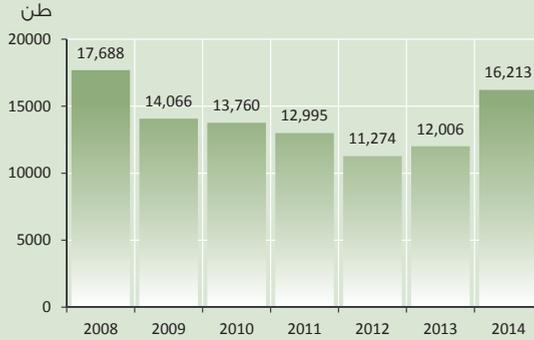
التعريف:

هي عبارة عن نسبة الصيد السنوي من الأسماك الاقتصادية الرئيسة إلى أعلى صيد في سلسلة زمنية. ويساعد هذا المؤشر على قياس تأثير عناصر الطلب بما فيها النمو السكاني على أحد أهم المصادر الحيوية في البيئة البحرية.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر الصيد السنوي للأسماك تذبذباً طيلة الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، وقد كانت ذروة الإنتاج (١٧ طن) عام ٢٠٠٨. وبالرغم من تزايد الطلب على الأسماك باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر التغذية للأفراد في الدولة، فإن الصيد السنوي للأسماك قد انخفض ليصل إلى حوالي ١٢ طناً في السنة عام ٢٠١٣، ثم ارتفع ليصل إلى ١٦٢١٣ طن عام ٢٠١٤ أي بمعدل نمو سنوي سالب قدره -١,٥٪ خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤). ويمكن تفسير تناقص الإنتاج السنوي من السمك بضعف استخدام التكنولوجيا المتقدمة في الصيد، وضعف الاستثمار الخاص، ونقص العمالة المتخصصة، وصعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها صيادو الأسماك.

الشكل ٣٩: الصيد السنوي للأسماك بالطن سنوياً، خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

التوقعات المستقبلية:

تسعى الدولة إلى تنمية الثروة السمكية ومن المتوقع ارتفاع كميات صيد الأسماك في المستقبل القريب ليرافق مع الزيادة السكانية المتوقعة، وذلك نتيجة لتنفيذ مشروع بحثي إنتاجي في مجال الثروة السمكية إضافة إلى وحدات للاستزراع المتكامل للأسماك والروبيات، تشمل وحدات التفرخ والتسمين الأولي والتسمين النهائي. وخصصت الدولة لإقامة المشروع أرضاً تبلغ مساحتها ١١٠ ألف متر مربع في منطقة الخور. وتقدر تكلفة الإنشاءات والمباني والتجهيزات للوحدات الإنتاجية للأسماك والروبيات بنحو ١٥٠ مليون ريال.

تقييم المؤشر:

ما زالت كمية الأسماك المنتجة لا تكفي لسد حاجيات الطلب المحلي على الأسماك التي تعد وجبة غذاء رئيسية للمواطنين والمقيمين في قطر، أي أن هناك فجوة غذائية في هذا المجال.

٦) نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية

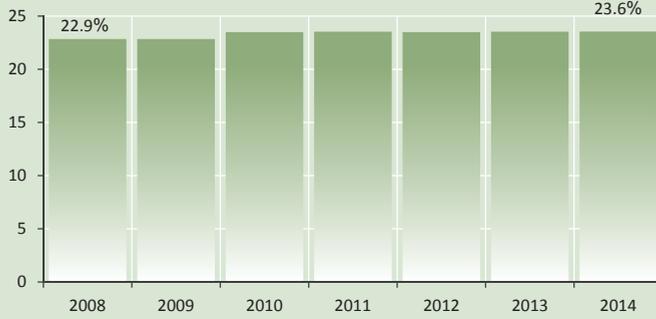
التعريف:

هي مساحة المناطق المحمية البرية كنسبة إلى إجمالي مساحة الدولة. ويساعد هذا المؤشر على قياس الجهود التي تبذل للحفاظ على الحياة القطرية والنظم البيئية المختلفة.

اتجاه المؤشر:

شهد مؤشر نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية ارتفاعاً طفيفاً خلال فترة المقارنة، فبعد أن كانت النسبة لا تتجاوز حوالي ٢٢,٩٪ عام ٢٠٠٨، ارتفعت بوتيرة بطيئة حتى بلغت حوالي ٢٣,٦٪ عام ٢٠١٤، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٠,٥٪ خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤). إلا أن هذا النمو يعكس مدى اهتمام الدولة بحماية النظم البيئية لأهميتها في المحافظة على التنوع البيولوجي.

الشكل ٤٠: نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

تقييم المؤشر:

ترتفع نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية في دولة قطر عن المعيار العالمي الذي يحدد نسبة المحميات بنحو (١٠٪) من إجمالي مساحة البلد. وكذلك تتجاوز مثيلاتها في بعض دول مجلس التعاون الخليجي ، كالإمارات (٧,١٪)، والمملكة العربية العودية (٤,١٪).

التوقعات المستقبلية:

من المتوقع أن تستقر نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية نتيجة لارتفاع نسبتها أصلاً وشمولها لمعظم المناطق الصالحة لأن تكون محميات طبيعية، إضافة إلى تجاوزها النسبة المعيارية العالمية بأكثر من ١٠٠٪.

الخاتمة

اوضحت مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر حصول تطورات هامة وإحراز مزيد من التقدم على صعيد ركائز التنمية المستدامة الثلاث ، وذلك وفقاً لما ورد من مؤشرات تضمنها التقرير:

فعلى صعيد التنمية الاجتماعية حققت الدولة تقدماً يستحق التنويه والثناء، على التقدم المحرز في الحد من البطالة وتوفير فرص العمل للجميع وبشكل مستدام ، وتحقيق المساواة بين الجنسين (الفجوة النوعية) في العديد من المجالات كالتعليم والعمل ومستويات الأجور. والوصول إلى الخدمات الصحية والمالية والاجتماعية . كما وشهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة تراجعاً ملحوظاً، حيث تراجع بمعدل سنوي قدره (-٦,٨٪) خلال فترة المقارنة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) ، وهذا ما تمت الإشارة إليه من قبل شعبة السكان بالأمم المتحدة ، حيث ورد في تقريرها لعام ٢٠١٤ أن هذا المؤشر قد انخفض من ٩,٥ بالألف (عام ٢٠٠٨ إلى ٨,٢ بالألف (عام ٢٠١٣ ، وهذا ما يضع دولة قطر في مستويات الدول المتقدمة على صعيد وفيات الأطفال دون سن الخامسة ، حيث تتقارب هذه النسبة مع مثيلها في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى صعيد التنمية الاقتصادية المستدامة بينت المؤشرات أن دولة قطر قد حققت تقدماً مشهوداً. فعلى سبيل المثال احتلت دولة قطر المرتبة الأولى على الصعيد العالمي فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما وأن نسبة الاستثمار إلى هذا الناتج قد تجاوزت نظيراتها في الدول الصناعية المتقدمة. أما فيما يتعلق بمعدل التضخم الذي يمكن اعتباره من المؤشرات الهامة المتعلقة بأداء الاقتصاد الوطني ، فقد بلغ عام ٢٠١٤ حوالي ٣,٤ ٪ ، وهذا يتقارب جداً مع ما هو سائد في دول مجلس التعاون الخليجي ، ولا يبعد كثيراً عن نظيره في بعض الدول الصناعية المتقدمة.

أما على صعيد مؤشرات البيئة المتعلقة بكميات النفايات المتولدة من العمليات الصناعية أو من أية عمليات أخرى ، ومؤشرات تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية والمواد المستنفذة لطبقة الأوزون واستخدام المبيدات الزراعية فلا تزال في الحدود المقبولة عالمياً ، إلا أنه من الضروري الاستمرار برصد تطور هذه الظواهر، ومقارنتها مع المعايير الوطنية التي وضعتها الدولة للحفاظ على صحة المجتمع وبما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة قطر.

المصادر

- برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٤.
- البنك الدولي، بيانات التحويلات النقدية السنوية (محدثة حتى شهر أبريل ٢٠١٥)
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية ٢٠١٥
- الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير قياس مجتمع الاتصالات، جنيف ٢٠١٤»
- الاتحاد الدولي للاتصالات / قاعدة بيانات مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٠١٤
- الفريق المشترك بين الوكالات المعني بمستويات واتجاهات وفيات الأطفال ٢٠١٥
- الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٤، نيويورك، ٢٠١٤.
- الأمانة العامة للتخطيط التنموي رؤية قطر ٢٠٣٠.
- الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١-٢٠١٦
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان والصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٢-٢٠١٣.
- المجلس الأعلى للصحة، التقرير الصحي السنوي لسنوات مختلفة.
- صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٥.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم ٢٠١٤
- موقع: <http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.DPND,2015>
- موقع : <http://sustainability11.carillionplc.com/environment/performance-data.html>
- منظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية والتوقعات الاجتماعية ٢٠١٥
- منظمة العمل الدولية، المؤشرات القصيرة الأمد لسوق العمل ٢٠١٤
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير لمحة عن التعليم – مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يناير ٢٠١٥
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير تنمية التعاون ٢٠١٥
- منظمة الصحة العالمية، أهداف التغذية العالمية 2025، WHO/NMH/NHD/14.5.
- منظمة الصحة العالمية، تقرير الإحصاءات الصحية العالمية ٢٠١٤
- منظمة الصحة العالمية، تقرير التغذية العالمي ٢٠١٥
- نفايات عابرة للحدود، أمانة اتفاقية بازل للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦، جنيف ٢٠١٠.
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الأفاق الاقتصادية لدولة قطر ٢٠١٥ – ٢٠١٧.
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تعدادات ومسوح ونشرات وتقارير لسنوات مختلفة.

